مركز صنعاء

1 مايو، 2026

تقرير اليمن الفصلي:
يناير إلى مارس 2026

تجمع للسكان في ريف تعز بانتظار وصول مياه صالحة للشرب، قدمتها جمعية خيرية محلية، 14 مارس 2026 // الصورة لمركز صنعاء، بعدسة البراء منصور

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي..... 4

حان الوقت لأن يتعامل الخليج مع اليمن كجزء من الحل 6

التطورات السياسية والدبلوماسية..... 10

التطورات العسكرية والأمنية 21

التطورات الاقتصادية..... 38

الابتزاز الإلكتروني في اليمن: سلاح رقمي يستغل هشاشة الدولة 48

الحوثيون أمام خيار مصيري 51

التسربات النفطية في شبوة: وحدهم السكان يدفعون الثمن..... 55

الملخص التنفيذي

طردت غارات جوية سعودية وقواتٌ مدعومة من السعودية وقوات من القبائل المحلية القواتِ التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات من محافظتي حضرموت والمهرة مطلع يناير، في أعقاب توغّل عسكري سريع باتجاه شرقي اليمن. أفادت تقارير بأن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي وعضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزُبيدي، قد فرّ إلى خارج البلاد، وقد غادر اليمنَ جميع الجنود الإماراتيين، وحُلّ المجلس الانتقالي الجنوبي، ويجري ضمّ القوى الأخرى المدعومة من الإمارات إلى المنظومة السعودية. فمن خلال إعادة هيكلة سياسية وعسكرية واسعة، تسعى الرياض حالياً إلى إعادة رسم موازين القوى في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، حيث باتت تتمتع بنفوذ لا يُنازَع فيه لأول مرة منذ اندلاع الحرب.

أُعلنت حكومة يمنية جديدة في 6 فبراير، عقب أسابيع من المساومات المحتدمة، وتمّ التوصل إلى اتفاق على تشكيلة وزارية من 35 عضواً، وزّعت الحقائب فيها بين الشمال والجنوب، مع تخصيص مقاعد بعينها لشرقي اليمن، ما يعكس أهميته في نظر الرياض. ضمّت الحكومة ثلاث نساء؛ ولم تشهد الحكومة وزيرات على مدى السنوات الست الماضية.

أعلنت وزارة الخارجية السعودية أنها ستستضيف حواراً في الرياض يجمع الفصائل الجنوبية لبلورة «حلول عادلة تلبي التطلعات المشروعة لأبناء الجنوب»، غير أنّ خطط هذه المحادثات قُلِّصت ثم أُجِّلت، ويبدو الآن أن الحوار قد لا ينعقد على الإطلاق، أو لن ينعقد خلال النصف الأول من العام 2026، على أقلّ تقدير.

بعد شهر من اندلاع الحرب الأمريكية والإسرائيلية على إيران، انضمّت جماعة الحوثيين (أنصار الله) متأخرة إلى الأعمال العدائية، إذ أطلقت صواريخ على مواقع عسكرية إسرائيلية في 28 مارس، وأعلنت سلسلة من الهجمات الإضافية خلال الأسبوع التالي قبل الإعلان عن وقف لإطلاق النار. أثار ضبط النفس الظاهر لدى الحوثيين تساؤلات جديدة حول نوايا الجماعة، وكانت الجماعة قد هدّدت مراراً باستهداف الملاحة البحرية في باب المندب، ما من شأنه أن يُضاعف الضغط على أسعار النفط واقتصادات الخليج، لكنه سيدخل الجماعة أيضاً في صراع مع المملكة العربية السعودية. من المرجّح أن يعلّق الحوثيون آمالهم على إمكانية إحياء خطة السلام السعودية المُتداوَلة.

صمدت معظم خطوط المواجهة في اليمن أمام التحوّلات الجارفة التي شهدها التحالف المناهض للحوثيين، ونفّذ الحوثيون عدداً من الهجمات الاستطلاعية، لا سيما على جبهات الحديدة ومأرب وتعز، إلا أنهم امتنعوا عن استثمار حالة الاضطراب في صفوف الحكومة. يُعتقد أن الجماعة لا تزال تتعافى من الغارات الأمريكية والإسرائيلية المدمرة التي تعرضت لها العام الماضي.

نزل الآلاف من مؤيدي المجلس الانتقالي الجنوبي إلى الشوارع خلال الأشهر الثلاثة الماضية في احتجاجات بمناطق متعددة من الجنوب، ومع استمرار حظر نشاط المجلس في عدد من المديريات، باتت هذه الاحتجاجات أداةً رئيسية للمعارضة الجنوبية، فولّدت ديناميكية تهدد بتعميق التوترات العميقة بين الدولة وآلاف المدنيين الموالين للمجلس الانتقالي الذين لا يزالون يعتبرونه السلط، الشرعية. تحوّلت بعض المظاهرات إلى أحداث عنيفة؛ إذ أسفرت اشتباكات مع قوات الأمن عن مقتل محتجّين في شبوة وعدن وحضرموت.

أعلنت المملكة العربية السعودية عن حزمة مالية بقيمة 90 مليون دولار أمريكي، لسداد الرواتب المتأخرة لموظفي القطاع العام، بمن فيهم العسكريون ومنتسبو الأجهزة الأمنية، إضافة إلى 1.9 مليار ريال سعودي (507 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشاريع تنموية في قطاعات الصحة والتعليم والطاقة والنقل والمياه، ثم أعلنت الرياض عن منحة بقيمة 1.3 مليار ريال سعودي (347 مليون دولار أمريكي) للمساعدة في تغطية عجز الموازنة وفاتورة الأجور الوطنية. يهدف هذا الدعم إلى سدّ الفجوة التمويلية الناجمة عن انسحاب الإمارات، كما بدأت الرياض ترعى مباشرةً قوى أمنية وعسكرية كانت أبوظبي تتولى تمويلها سابقاً.

مطلع مارس، أقرّت الحكومة الجديدة موازنة رسمية للدولة لعام 2026، وهي الأولى منذ عام 2019. كانت هذه الخطوة شرطاً مسبقاً وضعته الرياض لاستمرار تقديم المساعدات، بهدف ضمان الشفافية والمساءلة المالية، غير أن الموازنة لم تُبنَ على مؤشرات مالية واقعية، بل بُنيت على موازنة عام 2014، التي توقّعت عجزا يبلغ نحو 3 مليارات دولار أمريكي.

أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن خطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام 2025، لم تتلقَّ سوى 687.9 مليون دولار أمريكي، أي 28 في المائة من المبلغ المطلوب البالغ 2.48 مليار دولار أمريكي، وهو أدنى مستوى تمويلي خلال عشر سنوات، وعلى الرغم من تصاعد الاحتياجات، أجبر هذا النقص الحاد في التمويل جميع المجموعات القطاعية على تقليص الخدمات الحيوية.

صعّد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية حملته لعزل الحوثيين مالياً، حيث صنّف 21 فرداً وكياناً وسفينة واحدة شاركوا في نقل المنتجات النفطية، أو شراء الأسلحة والمعدات مزدوجة الاستخدام، أو تقديم خدمات مالية للحوثيين.

أطلقت الحكومة سلسلة من التدخلات لمعالجة أزمتَي انقطاع التيار الكهربائي وشُحّ الغاز المنزلي المتلازمتين، اللتين أثّرتا تأثيراً بالغاً على المواطنين في عدن والمحافظات المجاورة، ويعود تعطّل الإمدادات إلى تضافر إغلاقات محلية تشلّ خطوط التوريد، وعدم الاستقرار السياسي الأوسع.

شاب ينظر إلى مدينة تعز من منزله في جبل صبر في 25 أغسطس 2025 // الصورة لمركز صنعاء بعدسة البراء منصور.

افتتاحية مركز صنعاء

حان الوقت لأن يتعامل الخليج مع اليمن كجزء من الحل

هيئة تحرير مركز صنعاء

تفرض الحرب الإقليمية الدائرة أسئلة ملحة حول ضرورة بناء منظومة أمن متكاملة تشمل محيطها الجغرافي، وتضمن لها هامشاً من استقلالية قرارها الأمني والاستراتيجي وتتيح لها المضي في خططها التنموية والاقتصادية الطموحة. في الوقت ذاته، تعيد هذه الحرب طرح سؤال ظل معلقاً في العواصم الخليجية: هل يمكن تصور منظومة أمن إقليمي مستدامة دون أن تكون اليمن جزءاً من تصميمها؟

منذ نوفمبر 2023 وحتى سبتمبر 2025، شنّت جماعة الحوثيين (أنصار الله) هجمات على الملاحة الدولية في البحر الأحمر طالت أكثر من 100 سفينة، وأسهمت في تراجع حركة الشحن عبر البحر الأحمر بما يزيد على 60 بالمئة في ذروة الأزمة، وكلّفت الاقتصاد العالمي عشرات المليارات من الدولارات. توقفت الحملة العسكرية الأمريكية التي نفّذت ما يقارب ألف غارة بين مارس ومايو 2025، بهدنة بين الطرفين، غير أنها عجزت عن تقويض التهديد الحوثي للملاحة أو تحقيق الهدف الرئيسي للعملية العسكرية المتمثل في ردع الحوثيين عن شنّ هجمات على إسرائيل؛ حيث انخرط الحوثيون بعدها في الحرب الإقليمية التي أشعلتها الضربات الأمريكية والإسرائيلية على إيران عبر ضربات استهدفت إسرائيل، ولوّحوا باستئناف عملياتهم في البحر الأحمر، وإذا ما أُغلق باب المندب بالتزامن مع مضيق هرمز، فإن اثنين من أهم شرايين التجارة الدولية سيكونان خارج الخدمة في آنٍ واحد، وهو سيناريو لم يشهده الاقتصاد العالمي في تاريخه الحديث. تستوجب هذه المتغيرات إعادة النظر جذرياً في مفهوم الأمن الخليجي والإقليمي.

على مدار عقود، أنفقت دول الخليج الكثير من الجهد والمال في بناء اقتصاداتها ومنظوماتها الأمنية، فيما سارت علاقتها مع اليمن بمنطق الإدارة والاحتواء دون شراكة حقيقية، ومنذ تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي عام 1981 – الذي استُثنيت منه اليمن – جرى التعامل معها بوصفها هامشاً جغرافياً، أو مشكلة أمنية تُدار عند الحاجة، أو ساحة نفوذ يُراد الإبقاء عليها دون أن تستدعي أي استثمار استراتيجي حقيقي.

تقع المسؤولية الأولى عن التنمية وبناء الدولة على عاتق اليمنيين أنفسهم، إلا أن الفاعلين الإقليميين أسهموا في تعميق هشاشة الدولة اليمنية، إذ أخفقوا في إدراك أن اليمن جزء لا يتجزأ من البيئة الأمنية لشبه الجزيرة العربية، وأغفلوا قيمة موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وتجاهلوا المخاطر التي يفرزها غياب الاستقرار في الداخل اليمني. بنت دول الخليج جزراً من الاستقرار والرفاه، ظانّةً أن بمقدورها الإبقاء عليها بمعزل عن الفقر والعنف المتمددين في محيطها، وقد كشفت هذه الحرب محدودية هذا الرهان، إذ بات واضحاً أن أي تصور للأمن الإقليمي لن يكتمل ما لم يأخذ بعين الاعتبار أوضاع الدول الهشة في المحيط، ومنها اليمن.

أفرز ضعف التنمية الاقتصادية وغياب الاستثمار الحقيقي وعدم الاستقرار السياسي في اليمن فراغاً أمنياً واسعاً، سارعت الجماعات المسلحة بمختلف توجهاتها إلى ملئه، وأتاح لتدخلات إقليمية تعبث بالاستقرار أن تجد لها موطئ قدم. نشأت جماعة الحوثيين في هذه البيئة وتمددت، وراكمت على مدى عقد قدرات عسكرية تجاوزت حدود اليمن لتهدد أمن المنطقة وسلاسل الإمداد الدولية، إذ تتحكم في أحد أكثر الممرات البحرية حيويةً في العالم. بينما كان يمكن لليمن بسواحلها الممتدة على أكثر من ألفي كيلومتر على البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن وبحر العرب، أن تشكّل بوابةً جنوبية لازدهار الجزيرة العربية وميزةً جغرافية لتحريك عجلة الاقتصاد والارتباط بطرق التجارة العالمية. بدلاً من ذلك، غدت مصدر تهديد إقليمي مستدام وبالغ الأثر.

تمتلك دول الخليج منظومات عسكرية متطورة، غير أن عقداً من الصراع أثبت أن القوة العسكرية التقليدية تبلغ حدودها حين تواجه التهديدات غير المتماثلة التي تشنّها جماعات مسلحة من خارج الدولة كالحوثيين، خاصة إذا كان لدى خصومها الكثير مما يخسرونه، فقد بنت دول الخليج سمعتها على الاستقرار الإقليمي، واقتصاداتها على الانفتاح والاستثمار وخطط تنموية بعيدة المدى، وهو ما يجعل استمرار الصراع أو دوام التهديد ثمناً لا تطيق تحمّله.

بالنسبة لليمنيين، لا تقتصر مخاطر التصعيد الحوثي الأخير العابر للحدود على أمن المنطقة، فهو بالدرجة الأولى يزيد من معاناة شعب يعيش أكثر من عقد في حالة حرب، وقد يجلب ردودا انتقامية من الولايات المتحدة وإسرائيل تطال البنية التحتية المدنية التي يعتمد عليها الاقتصاد اليمني الهش. في مستوى آخر، تتلاشى فرص التسوية السياسية التي كانت أصلاً ضعيفة، وقد يعود سيناريو حرب شاملة تستمر تداعياتها حتى بعد أن تهدأ جبهات الحرب الإقليمية الأوسع.

يعاني ما يزيد عن 18 مليون يمني من انعدام حاد في الأمن الغذائي، فلم تتلقَّ خطة الاستجابة الإنسانية الأممية لهذا العام سوى 10 بالمئة من تمويلها المطلوب، واضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تقليص قوائم المستفيدين من مساعداته إلى النصف، جراء شُح التمويل من جهة، وتعليق عملياته في مناطق سيطرة الحوثيين من جهة أخرى، في ظل القيود المستمرة على العمل الإنساني واعتقال عدد من العاملين في تلك المناطق.

مع توقف صادرات النفط اليمني منذ الهجمات الحوثية على محطات التصدير عام 2022، بات اقتصاد اليمن وحكومتها يعتمدان اعتماداً شبه كلي على الدعم السعودي، وقد كشفت الموازنة العامة التي أُعلنت مؤخراً — وهي الأولى منذ نحو ست سنوات — حجم الاختلالات المتراكمة؛ إذ يُقدّر خبراء مركز صنعاء أن العجز قد يبلغ 1.4 تريليون ريال يمني (ما يتجاوز 890 مليون دولار أمريكي) في حال تعذّر تأمين المنح الخارجية المتوقعة، مما يهدد قدرة الحكومة على صرف الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية. هذا الدعم السعودي مهدَّد بدوره، إذ قد تجد الرياض نفسها مضطرة إلى إعادة توجيه مواردها لمواجهة تداعيات الحرب الإقليمية عليها، كما أن أي اضطراب إضافي في سلاسل إمداد الغذاء أو ارتفاع في أسعاره كفيل بدفع ملايين اليمنيين نحو مجاعة حقيقية.

تقف الحكومة اليمنية أمام استحقاق لا مناص منه، ففي ظل تراجع الدعم الخارجي وتصاعد الضغوط، تظل منظومة الإنفاق الحكومي بعيدة عن أولويات المرحلة، إذ تخدم في أجزاء كبيرة منها شبكات مصالح على حساب الفئات الأشد هشاشة. هذه اللحظة الحرجة توفر مدخلا لإصلاحات طال تأجيلها، وفي مقدمتها إعادة توجيه الموارد نحو الاحتياجات الغذائية الأساسية؛ والانخراط في حوار جاد مع المجتمع الدولي لإعداد استراتيجية استجابة طارئة، قبل أن يتفاقم وضع الأمن الغذائي أكثر، فقد بات أمراً لا يحتمل التأخير. تجدر الإشارة إلى أن مسؤولية الحكومة في هذا الشأن تمتد إلى جميع اليمنيين بصرف النظر عن مناطق السيطرة.

تستدعي هذه المرحلة من دول الخليج مقاربة مختلفة جذرياً تجاه اليمن؛ فاليمن ليست مشكلة تُدار، بل جارة تُشكّل بحكم جغرافيتها وثقلها الديموغرافي ركيزةً أساسية في أي مشروع حقيقي للتنمية والاستقرار الإقليمي. تضم اليمن اليوم أكبر كثافة سكانية في شبه الجزيرة العربية، ومن المرجح أن يعادل عدد سكانها بحلول العام 2050 نحو 85 بالمئة من مجموع سكان دول الخليج الست مجتمعةً. هذه الكتلة البشرية إما أن تكون رصيداً استراتيجياً هائلاً إذا استُثمرت، أو عبئاً متصاعداً إذا أُهملت، والمستقبل يتوقف كلياً على الخيارات التي تُتخذ اليوم باتجاه أحد المسارين.

في كل الأحوال، يجب أن تتجاوز أي مقاربة خليجية تجاه اليمن الاستجابة للأزمات نحو انخراط سياسي واقتصادي حقيقي واستثمار في استقرار اليمن وتنميتها. يعني ذلك دعم مسار سياسي شامل لا يُهمّش أي طرف ولا يُعمّق التشظي القائم، والاستثمار في مؤسسات الدولة اليمنية والتحوّل عن النهج المعتاد القائم على دعم الجماعات المسلحة. الأهم من ذلك، التعامل مع دعم اليمن لا بوصفه مساعدةً إنسانية فحسب، بل

استثماراً استراتيجياً في الاستقرار والأمن الإقليمي، وعلى الرغم من تهديدات هذه الحرب وتحدياتها، فإن هذه اللحظة ليست مائمة لتراجع الاهتمام باليمن أو تأجيل الاستثمار فيها، بل قد يكون هذا الاهتمام والاستثمار جزءاً محورياً في أي استراتيجية جادة لمواجهة التحديات والتهديدات الراهنة، فدول شبه الجزيرة العربية، شاءت أم أبت، تتشارك مصلحة واحدة في استقرار بعضها، ويجمعها في نهاية المطاف مصير مشترك.

مسيرة تضامنية في مدينة تعز دعماً للمملكة العربية السعودية ودول الخليج في أعقاب الهجمات الإيرانية، 30 مارس 2026 // الصورة لمركز صنعاء، بعدسة أحمد الباشا

التطورات السياسية والدبلوماسية

نيد والي

السعودية تمسك بزمام الأمور

للوهلة الأولى، بدا توغّل المجلس الانتقالي الجنوبي (المنحل) في شرق اليمن مطلع ديسمبر نجاحاً مدوياً للمجلس المدعوم من الإمارات. ترافق التوغّل مع تصريحات احتفالية في الإعلام الجنوبي عن قرب إحياء دولة جنوبية، غير أن هذا التقدّم السريع نحو المناطق الداخلية الغنية بالنفط، والذي أزاح القوات الموالية للحكومة والقوى القبلية، سرعان ما انهار أمام الضغط السعودي والتعبئة المحلية. فقد أُخرجت القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي من حضرموت والمهرة مطلع يناير بفعل غارات جوية سعودية وقوات مدعومة من السعودية وقوى قبلية محلية، وأفادت تقارير بأن رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي وعضو مجلس القيادة الرئاسي (حينها) عيدروس الزُبيدي، قد فرّ إلى الخارج — أولاً بحراً إلى أرض الصومال، ثم جواً إلى الإمارات. وقد اتهمته الحكومة منذ ذلك الحين بالخيانة العظمى.

رضخت أبوظبي سريعاً، بعد أن بدا لها أن رعايتها لبعض أكثر الجماعات المسلحة خبرةً وفاعلية في اليمن تمنحها اليد العليا، فتحت ضغط هائل من الرياض، غادر اليمنَ جميع الجنود الإماراتيين، وحُلّ المجلس الانتقالي الجنوبي، ويجري ضمّ القوى الأخرى المدعومة من الإمارات إلى المنظومة السعودية. من خلال إعادة هيكلة سياسية وعسكرية واسعة، تسعى الرياض حالياً إلى إعادة رسم موازين القوى في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، حيث باتت تتمتع بنفوذ لا يُنازَع فيه لأول مرة منذ اندلاع الحرب.

يبدو أن هجوم المجلس الانتقالي الجنوبي كان سوء تقدير فادح من قيادة الجماعة وداعميها الإماراتيين على حدّ سواء، وثمّة أسباب عدة ربما دفعتهم إلى إساءة قراءة حجم الردّ السعودي، في مقدّمتها التحفّظ السعودي الراسخ تجاه التحرّك السريع أو الحازم في اليمن، سواء خلال العمليات ضد الحوثيين أو في الجولات السابقة

من القتال بين قوات المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات الحكومية، فبعد التدخل الأولي في اليمن عام 2015، تعاطت المملكة مع إدارة الحرب ببطء، يصاحبه تردد عام في تقديم الدعم المالي وفي إجراء التعيينات السياسية وفي تقديم المساعدات العسكرية.

بدا أن النشر السريع للقوة الجوية السعودية، التي ظلّت خاملة منذ 2022، أمرٌ مستبعد، كما أن سرعة تقدّم المجلس الانتقالي الجنوبي ألقت بظلال الشكّ على قدرات وولاءات القوات المحلية التي تدعمها الرياض، وفي مقدّمتها قوات درع الوطن وقوات الطوارئ اليمنية والقبائل الحضرمية المحلية. كما استخفّ المجلس الانتقالي الجنوبي والإمارات بحساسية الرياض تجاه المستجدات في محافظتي حضرموت والمهرة، اللتين تتعامل معهما المملكة بطريقة مغايرة لتعاطيها مع سائر مناطق اليمن، فإطلالة حضرموت المباشرة على البحر المفتوح تجعلها بؤرة للاهتمام السعودي لأسباب اقتصادية، من بينها مشروع خط أنابيب طُرح منذ زمن يلتفّ على مضيق هرمز، إلا أن الحدود المشتركة الشاسعة والروابط الاجتماعية التاريخية مع المحافظة كانت على الأرجح أكثر تأثيراً.

كثُر التركيز على توقيت هجوم المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي جاء عقب زيارة قام بها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إلى واشنطن، وأفادت تقارير بأن السودان — وهو ساحة أخرى للتنافس السعودي-الإماراتي — كان مدرجاً على جدول الأعمال، وأن مسؤولين سعوديين طلبوا فرض عقوبات على قوات الدعم السريع المتمرّدة المدعومة من الإمارات، بل وربما على الإمارات نفسها. بناء عليه؛ ربما رأت أبوظبي في اليمن ساحةً للانتقام أو إعادة التوازن، استشعاراً منها بتراجع نفوذها في أماكن أخرى، كذلك كان اعتراف إسرائيل شبه المتزامن بأرض الصومال لافتاً للغاية، ومن مصر وتركيا إلى قطر وعُمان، ساد قلق كبير ممّا بدا أنه إعادة ترتيب سريعة ومنسّقة للنظام الإقليمي وتوسّع للنفوذ الإماراتي والإسرائيلي عبر جنوب البحر الأحمر. كسبت الإمارات بفضل تطبيعها مع إسرائيل أصدقاءً في واشنطن، إلا أن موقفها أدى لتراجع شعبيتها بشكل مستمر في المنطقة خلال الحرب على غزة، وما أفادت به التقارير من أن المجلس الانتقالي الجنوبي مدّ هو الآخر يد الود إلى إسرائيل، كان على الأرجح محاولةً منه لكسب الدعم الأمريكي، لكنه صوّر الجماعة كجزء من إعادة موازنة أوسع للقوى الإقليمية.

أخيراً، ربما تكون الإمارات قد بالغت ببساطة في تقدير القوة المحلية للمجلس الانتقالي الجنوبي ونفوذه، فقد أثبت المجلس مراراً أنه الحركة الرائدة في التحالف المناهض للحوثيين، بمشروع سياسي متميّز وقدرات عسكرية معتبرة، وكان قد قاتل سابقاً القوات الموالية للحكومة بنجاح في عدن عام 2019 وفي شبوة عام 2022، لكن جاذبيته وقوته بقيت غير مختبرة إلى حدّ كبير خارج معاقله التقليدية، فقد ظلّ وادي حضرموت مساحة سياسية متنازعاً عليها بين جماعات محلية تسعى إلى مزيد من الحكم الذاتي، وقوات موالية للحكومة ذات صلات بحزب الإصلاح، ومنظمات قبلية محلية، لم يكن أيٌّ منها يتبنّى الإيديولوجية الانفصالية للمجلس الانتقالي، بينما كان التنظيم السياسي للانتقالي وحراكه في سيئون قد اكتسبا تأييداً محلياً، لكنهما واجها أيضاً مقاومة كبيرة.

في نهاية المطاف، لم تكن قدرات الانتقالي العسكرية ولا جاذبيته المحلية كافيةً، فحين انطلقت الغارات الجوية، لم تُوفّر تضاريس المحافظة غطاءً يُذكر، وأدّت أعمال النهب الواسعة في وادي حضرموت إلى تأليب السكان المحليين على جنود المجلس، وفور إخراجهم من سيئون على يد القوات القبلية والقوات المدعومة من السعودية، بدا أن الانتقالي قد فقد ثقة الإمارات، التي بدأت تُقلّص دعمها له، وتمّ إجلاء الجنود الإماراتيين القلائل المتبقّين في اليمن، تاركين ساحل حضرموت ومنشأة الغاز الطبيعي المسال في بلحاف وأرخبيل سقطرى.

نتيجة كل ذلك، أصبحت المملكة العربية السعودية الراعي الوحيد للتحالف المناهض للحوثيين في اليمن، وقد سعت إلى إعادة تنظيم الإدارة السياسية والأمنية في عموم الجنوب لتمكين القوات الموالية لها، واستيعاب الوكلاء الإماراتيين تحت جناحها، وتقليص الدعم للمجلس الانتقالي ومناصريه المتبقّين الذين لا يزالون يحتجّون على حلّ المجلس وعلى الحظر الحكومي لنشاطه السياسي (انظر: التطورات العسكرية والأمنية).

الإعلان عن حكومة جديدة

أحدث سقوط المجلس الانتقالي الجنوبي إعادةَ تنظيم واسعة للمشهد السياسي اليمني، فباتت الحكومة المعترف بها دولياً تحت الوصاية السعودية الحصرية، حيث أُعلنت تشكيلة حكومية جديدة في 6 فبراير، بعد أسابيع من المساومات المحتدمة حول تركيبتها، ومارست الرياض ضغوطاً لإحداث اختراق وسط مظاهرات واسعة لمؤيدي المجلس الانتقالي الجنوبي، وفي إحدى الاحتجاجات بسيئون، رفع المتظاهرون شعارات تندّد بالسعودية ومزّقوا صور ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، قبل أن يتمّ قمعهم بالقوة على يد قوات الأمن، وفقاً لما أفادت به التقارير.

كانت التعيينات في مجلس الوزراء محلّ تنافس بين رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، وعضو المجلس عبدالله العليمي، الذي حاول أن يُموضِع نفسه ممثلاً رئيسياً للجنوب في أعقاب حظر المجلس الانتقالي الجنوبي. يبدو أن الاثنين، إلى جانب الرياض، كانا صاحبَي القرار الأساسي بشأن مَن سينضمّ إلى الحكومة، وتمّ التوصّل في نهاية المطاف إلى اتفاق على تشكيلة وزارية من 35 عضواً، وُزّعت الحقائب فيها بين الشمال والجنوب، فضلاً عن تخصيص مقاعد محددة لشرقي اليمن، بما يعكس أهميته المتنامية لدى الرياض، كما عزّز هذا التوزيع الجغرافي للحقائب تراجع نفوذ الأحزاب السياسية اليمنية، التي كانت تضغط بدلاً من ذلك للحصول على حصص حزبية.

مُنح ممثّلو الجنوب اليمني حقيبتين من الحقائب السيادية الأربع، وخُصّصت واحدة للشمال وأخرى للشرق، فقد احتفظ إبراهيم حيدان بمنصب وزير الداخلية، فيما عُيّن طاهر العقيلي، الرئيس السابق لهيئة الأركان، وزيراً للدفاع، واحتفظ رئيس الوزراء المعيّن حديثاً شائع الزنداني بمنصب وزير الخارجية لنفسه، وجاءت إحدى المفاجآت في وزارة المالية، حيث عُيّن مروان بن غانم، الذي يفتقر إلى خبرة حكومية تُذكر، وزيرا لها، وهو نجل فرج بن غانم، الشخصية المرموقة من حضرموت التي شغلت منصب رئيس الوزراء في تسعينيات القرن الماضي.

مثّل تعيين ثلاث نساء في الحكومة تحوّلاً إيجابياً، وعكس مساراً معاكساً لاتجاه الإقصاء الكامل الذي بدأ مع الحكومة المُشكّلة أواخر العام 2020: فقد عُيّنت أفراح الزوبة، المتخصصة في التنمية، وزيرةً للتخطيط والتعاون الدولي؛ واختيرت إشراق المقطري، المحقّقة والمتحدثة باسم اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، وزيرةً للشؤون القانونية؛ وعُيّنت عهد جعسوس، الناشطة الحقوقية ومنسّقة منظمة اليونيسف لدى صندوق الرعاية الاجتماعية بعدن، وزيرةَ دولة لشؤون المرأة.

ضمّت الحكومة الجديدة عدداً من المسؤولين الذين كانوا منتمين سابقاً للمجلس الانتقالي الجنوبي، في إطار جهود سعودية لاستقطاب القيادات الجنوبية بعيداً عن المجلس وداعميه الإماراتيين. من هؤلاء وزير الخدمة المدنية سالم ثابت، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل مختار اليافعي، ووزير الكهرباء والطاقة عدنان الكاف، ووزير الزراعة والري والثروة السمكية عبدالله السقطري، ووزير الدولة عبدالرحمن شيخ الذي عُيّن أيضاً محافظاً لعدن في يناير.

أدّت الحكومة اليمين الدستورية بتاريخ 9 فبراير في السفارة اليمنية بالرياض، إذ لا تزال غير قادرة على العودة إلى عدن بسبب الوضع الأمني المتقلّب، ولم يُعقد أول اجتماع لها في العاصمة المؤقتة إلا في 19 فبراير، حين حاول حشد من المحتجّين، أفادت تقارير بأنهم مرتبطون بالانتقالي الجنوبي، اقتحام قصر الرئاسة، مما أدى إلى اشتباكات دامية مع قوات الأمن (انظر: التطورات العسكرية والأمنية)، والتزم وزراء الحكومة منذ ذلك الحين بحظر التجوّل في عدن.

في إطار إعادة هيكلة الحكومة، عيّن رئيس مجلس القيادة الرئاسي العليمي ثلاثة محافظين جدد لمحافظات جنوبية في 13 مارس. خلال لقاءات فردية مع محافظ لحج الجديد مراد الحالمي، ومحافظ أبين مختار الرباش، ومحافظ الضالع اللواء أحمد القبة، وضع العليمي تكليفاتهم في إطار بناء الدولة صراحةً، مشدداً على ضرورة إزالة نقاط التفتيش غير القانونية وتوحيد القرار في الشؤون الأمنية وتحسين تقديم الخدمات.

يُنظر إلى الحالمي، وهو وزير نقل سابق وكان عضوا في هيئة رئاسة الانتقالي الجنوبي، باعتباره شخصية برغماتية يمكن أن تساعد على احتواء الموقف الرافض من قِبل الموالين للمجلس. أما الرباش فقد شغل سابقاً منصب وكيل وزارة الأوقاف، وكان قائداً عسكرياً في المقاومة الجنوبية إبّان اجتياح الحوثيين لعدن، وكونه شخصية سلفية تحظى باحترام واسع، فإن الاستقلالية التي يتمتع بها على ما يبدو عن حزب الإصلاح وعن الشبكات السلفية المثيرة للجدل قد تمنحه هامشاً أوسع للمناورة سياسياً ومواجهة التحديات الأمنية. في الضالع، يدلّ تعيين القبة — وهو مدير أمن المحافظة وقائد قوات الأمن الوطني (قوات الحزام الأمني المنتمية للمجلس الانتقالي الجنوبي سابقاً) وقائد محور الضالع العسكري — على أن الاعتبارات الأمنية تهيمن على الأولويات السعودية هناك، فالضالع هي معقل المجلس الانتقالي الجنوبي والموطن الأصلي لزعيمه الفارّ عيدروس الزُبيدي، وتضمّ عدة جبهات بمواجهة قوات الحوثيين.

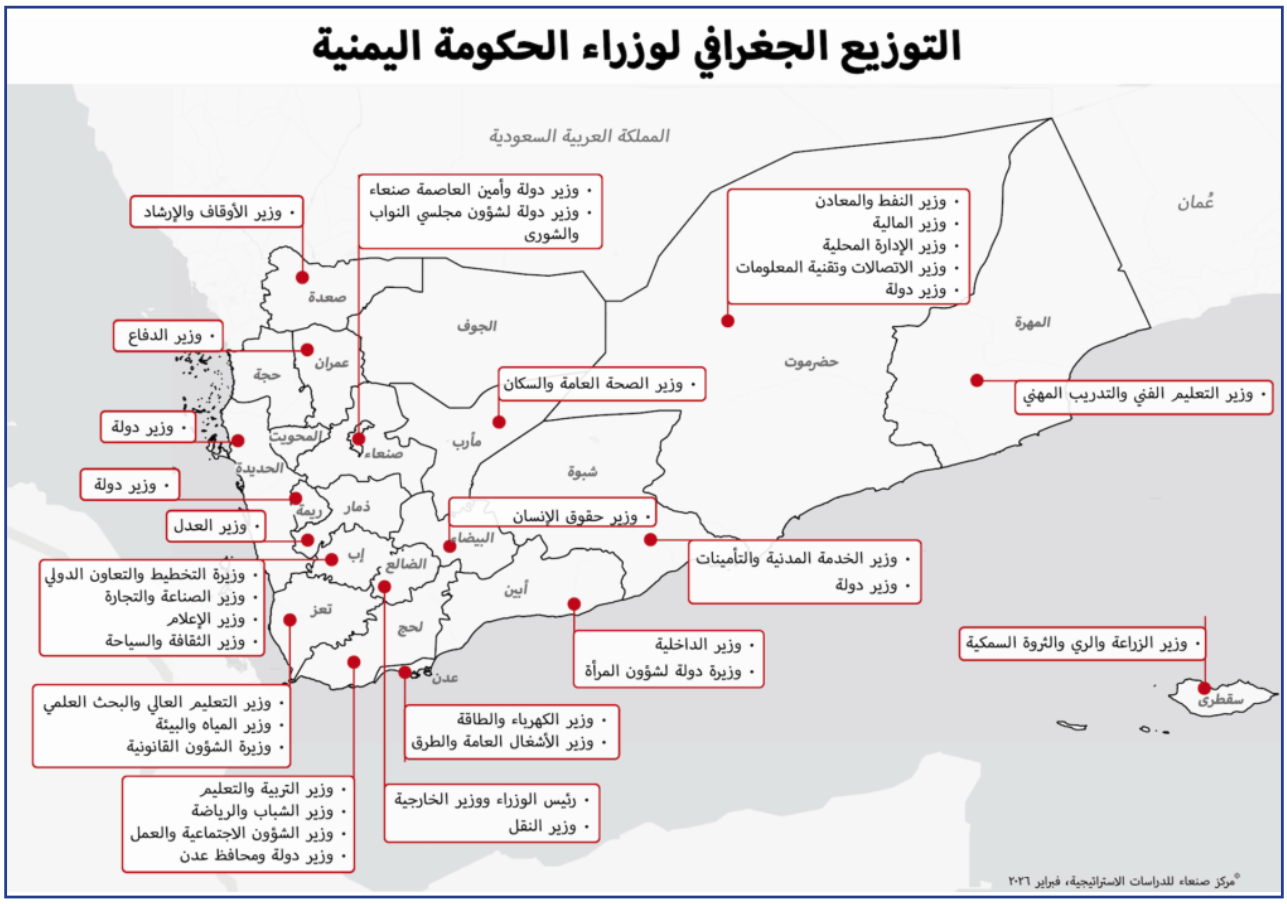

الوزارات السيادية

وزير الدفاع

طاهر علي عيضة العقيلي

المحافظة : عمران
الانتماء الحزبي أو السياسي: غير منتمٍ / غير معروف

السيرة المختصرة: لواء ركن شغل سابقًا منصب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة. تولّى عدة مناصب قيادية وعملياتية داخل القوات المسلحة اليمنية.

وزير المالية

مروان فرج سعيد بن غانم

المحافظة : حضرموت
الانتماء الحزبي أو السياسي: غير منتمٍ / غير معروف

السيرة المختصرة: شغل منصب المدير العام للهيئة العامة للاستثمار. عمل سابقًا في مؤسسات استثمارية عربية وفي مجال السياسات الاقتصادية.

وزير الداخلية

إبراهيم علي أحمد حيدان

المحافظة : أبين
الانتماء الحزبي أو السياسي: غير منتمٍ / غير معروف

السيرة المختصرة: تخرّج من الكلية البحرية في الحديدة، التي تولّى قيادتها لاحقًا. يشغل منصب وزير الداخلية منذ 2020.

رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية وشؤون المغتربين

شائع محسن الزنداني

المحافظة : الضالع
الانتماء الحزبي أو السياسي: المؤتمر الشعبي العام

السيرة المختصرة: شغل منصب وزير الخارجية في الحكومة السابقة، كما تولّى مناصب دبلوماسية، من بينها سفير اليمن لدى المملكة العربية السعودية.

حصة الشمال | حصة الشرق | حصة الجنوب

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، فبراير ٢٠٢٦

الحقائب الحكومية الأخرى

وزير الأشغال العامة والطرق

حسين عوض سعيد العقربي

المحافظة : عدن
الانتماء الحزبي أو السياسي: غير منتمٍ / غير معروف

السيرة المختصرة: مهندس مدني شغل مناصب قيادية في وزارة الأشغال العامة. أشرف على مشاريع البنية التحتية والطرق في عدن ومناطق أخرى.

وزير الخدمة المدنية والتأمينات

سالم أبوبكر محمد ثابت العولقي

المحافظة : شبوة
الانتماء الحزبي أو السياسي: المجلس الانتقالي الجنوبي (سابقًا)

السيرة المختصرة: شغل مناصب سياسية وإعلامية داخل المجلس الانتقالي الجنوبي. تولّى لاحقًا رئاسة هيئة الأراضي والمساحة، وأثار أزمة كبيرة داخل المجلس إثر مواجهته شبكات الفساد.

وزير النقل

محسن علي حيدره قاسم العمري

المحافظة : الضالع
الانتماء الحزبي أو السياسي: غير منتمٍ / غير معروف

السيرة المختصرة: طيار وتنفيذي في الخطوط الجوية اليمنية، حيث عمل في الإدارة التشغيلية والتجارية للقطاع.

وزير الكهرباء والطاقة

عدنان محمد عمر الكاف

المحافظة : عدن
الانتماء الحزبي أو السياسي: المجلس الانتقالي الجنوبي (سابقًا)

السيرة المختصرة: شغل منصب وكيل محافظ عدن لشؤون التنمية، حيث عمل على ملفات الخدمات العامة والبنية التحتية.

وزير النفط والمعادن

محمد عبدالله علي بامقاء

المحافظة : حضرموت
الانتماء الحزبي أو السياسي: الائتلاف الوطني الجنوبي

السيرة المختصرة: أكاديمي متخصص في هندسة النفط. شغل مناصب أكاديمية وإدارية في قطاع الطاقة وشركة النفط اليمنية.

وزير الشباب والرياضة

نايف صالح عبدالقادر البكري

المحافظة : لحج - يافع
الانتماء الحزبي أو السياسي: الإصلاح

السيرة المختصرة: يشغل منصب وزير الشباب والرياضة منذ 2015. تولّى سابقًا منصب محافظ عدن، قبل أن يُقال من المنصب على خلفية توترات مع دولة الإمارات العربية المتحدة مرتبطة بانتمائه إلى حزب الإصلاح. كان له دور في المقاومة الشعبية خلال معركة تحرير عدن من الحوثيين.

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

مختار عمر صالح اليافعي

المحافظة : لحج يافع
الانتماء الحزبي أو السياسي: المجلس الانتقالي الجنوبي (سابقًا)

السيرة المختصرة: ناشط سياسي وإعلامي جنوبي. عمل في وسائل إعلام تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي.

وزير التربية والتعليم

عادل عبدالمجيد علوي العبادي

المحافظة : لحج - ردفان
الانتماء الحزبي أو السياسي: غير منتمٍ / غير معروف

السيرة المختصرة: أكاديمي متخصص في الإدارة التربوية. شغل منصب نائب رئيس جامعة عدن للشؤون الأكاديمية، وتولّى مهام رئيس الجامعة بالإنابة مرات عدة.

وزير التعليم الفني والتدريب المهني

أنور محمد علي كلشات المهري

المحافظة : المهرة
الانتماء الحزبي أو السياسي: غير منتمٍ / غير معروف

السيرة المختصرة: أكاديمي شغل سابقًا منصب وزير الكهرباء. ويشغل حاليًا منصب رئيس جامعة المهرة.

وزير الزراعة والري والثروة السمكية

سالم عبدالله عيسى السقطري

المحافظة : سقطرى
الانتماء الحزبي أو السياسي: المجلس الانتقالي الجنوبي (سابقا)

السيرة المختصرة: ضابط عسكري شغل مناصب أمنية وسياسية في سقطرى، من بينها محافظ ومدير أمن.

وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

شادي صالح باصرة

المحافظة : حضرموت
الانتماء الحزبي أو السياسي: مجلس حضرموت الوطني

السيرة المختصرة: أستاذ في علوم الحاسوب، شغل مناصب أكاديمية وقيادية عليا في جامعات بالمملكة المتحدة.

وزير الإدارة المحلية

بدر محمد مبارك باسلمة

المحافظة : حضرموت
الانتماء الحزبي أو السياسي: مجلس حضرموت الوطني

السيرة المختصرة: مهندس وخبير في التنمية. شارك في مؤتمر الحوار الوطني، وشغل منصب مستشار لرئيس مجلس القيادة الرئاسي لشؤون الإدارة المحلية.

حصة الشمال حصة الشرق حصة الجنوب

©مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، فبراير ٢٠٢٦

الحقائب الحكومية الأخرى

وزير الصحة العامة والسكان

قاسم محمد قاسم بحيح

المحافظة : مأرب
الانتماء الحزبي أو السياسي: حزب الإصلاح

السيرة المختصرة: طبيب متخصص وأكاديمي. عُيّن وزيرًا للصحة عام 2020، بعد مسيرة طويلة في المجال الطبي.

وزير الإعلام

معمر مطهر محمد الإرياني

المحافظة : إب
الانتماء الحزبي أو السياسي: المؤتمر الشعبي العام

السيرة المختصرة: خريج جامعة بغداد. شغل عدة مناصب وزارية منذ العام 2012، من بينها وزير الإعلام، ووزير الشباب والرياضة، ووزير السياحة.

وزير الصناعة والتجارة

محمد محمد حزام الأشول

المحافظة : إب
الانتماء الحزبي أو السياسي: حزب الإصلاح

السيرة المختصرة: شغل مناصب إدارية ورقابية في عدد من المؤسسات الحكومية، من بينها نائب وزير الأوقاف، حيث كان مسؤولًا عن التخطيط الإداري والرقابة المالية.

وزيرة التخطيط والتعاون الدولي

أفراح عبدالعزيز الزوبة

المحافظة : إب
الانتماء الحزبي أو السياسي: غير منتمٍ / غير معروف

السيرة المختصرة: خبيرة في التنمية والإصلاح المؤسسي. شغلت سابقًا منصب المديرة التنفيذية للمكتب التنفيذي لتسريع استيعاب المساعدات، وعملت مستشارًا لرئيس الوزراء، كما تولّت منصب نائب الأمين العام لمؤتمر الحوار الوطني.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

أمين نعمان محمد القدسي

المحافظة : تعز
الانتماء الحزبي أو السياسي: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري

السيرة المختصرة: دكتوراه في الجيوفيزياء وخبير في الدراسات الجيولوجية والبيئية. أدار مركزًا للبحوث والاستشارات العلمية لسنوات طويلة.

وزير المياه والبيئة

توفيق عبدالواحد علي الشرجبي

المحافظة : تعز
الانتماء الحزبي أو السياسي: الحزب الاشتراكي اليمني
السيرة المختصرة: عمل لسنوات طويلة في قطاع المياه والبيئة. شغل منصب وكيل وزارة المياه والبيئة، ثم تولّى مهام الوزير بالإنابة.

وزيرة الشؤون القانونية

إشراق فضل المقطري

المحافظة : تعز
الانتماء الحزبي أو السياسي: الحزب الاشتراكي اليمني
السيرة المختصرة: محامية وناشطة في مجال حقوق الإنسان، عملت على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان. شغلت منصب قاضية تحقيق، وكانت ناطقة باسم اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.

وزير العدل

بدر عبده أحمد العارضة

المحافظة : ذمار
الانتماء الحزبي أو السياسي: غير منتمٍ / غير معروف

السيرة المختصرة: قاضٍ عمل في النيابة العامة والمعهد العالي للقضاء. شارك في برامج تدريبية ومبادرات لتطوير نظام العدالة الجنائية.

وزير حقوق الإنسان

مشدل محمد عمر أحمد

المحافظة : البيضاء
الانتماء الحزبي أو السياسي: غير منتمٍ / غير معروف

السيرة المختصرة: محامٍ عمل مع اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان.

وزير الأوقاف والإرشاد

تركي عبدالله علي الوادعي

المحافظة : صعدة
الانتماء الحزبي أو السياسي: غير منتمٍ / غير معروف

السيرة المختصرة: داعية سلفي ورجل دين شارك في المقاومة ضد الحوثيين بدماج.

وزير الثقافة والسياحة

مطيع أحمد قاسم دماج

المحافظة : إب
الانتماء الحزبي أو السياسي: الحزب الاشتراكي اليمني

السيرة المختصرة: عمل مهندسًا في مجال الاتصالات قبل دخوله الخدمة الحكومية كمستشار سياسي لرئيس الوزراء السابق معين عبدالملك سعيد. تولّى لاحقًا منصب الأمين العام لمجلس الوزراء، حيث نسّق أعمال الحكومة.

حصة الشمال　حصة الشرق　حصة الجنوب

*مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، فبراير ٢٠٢٦

©مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، فبراير ٢٠٢٦

تأجيل الحوار الجنوبي

كان من المفترض أن يُرافق خطةَ الرياض لإعادة التنظيم السياسي والعسكري للجنوب حوارٌ جنوبي شامل، فيما بدا اعترافاً متأخراً بمظالم متراكمة منذ زمن. فقد أحدث تهميش الجنوب بعد الوحدة تيارات قوية من الاستياء. تتراوح المظالم بين الاستيلاء على الأراضي والتمثيل السياسي، ولا تزال تُشكّل العامل التعبوي الرئيسي للكثير من اليمنيين الجنوبيين، وتُغذّي بروز الحراك الجنوبي الأوسع وشعبيته، وكذلك المجلس الانتقالي الجنوبي. وقد أعلنت وزارة الخارجية السعودية، بناءً على طلب رئيس مجلس القيادة الرئاسي العليمي وفقاً للتقارير، أنها ستستضيف حوارا في الرياض يجمع الفصائل الجنوبية لبلورة «حلول عادلة تلبي التطلعات المشروعة لأبناء الجنوب». ولاقى الإعلان دعما دوليا، وتأييداً من محافظين في عموم جنوب اليمن، بل ورحّب به المجلس الانتقالي الجنوبي.

تصوّرت المقترحات الأولية للحوار اجتماع وفود من عموم الجنوب في الرياض خلال شهر رمضان لإجراء محادثات مصالحة شاملة، ما أثار على الفور تكهّنات حول من سيشارك، وسعى عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالله العليمي، إلى الاضطلاع بدور قيادي في اختيار المندوبين وإدارة العملية، وكذلك فعل رئيس المجلس رشاد العليمي، وأفادت التقارير بأن الرياض كانت تعتزم استضافة طيف واسع من الشخصيات البارزة من الجنوب والشرق، بمن فيهم أعضاء سابقون في المجلس الانتقالي الجنوبي.

لاحقا، قُلِّصت خطط الحوار ثم أُجِّلت، وبدلاً من المداولات المعمّقة التي كانت متوقّعة، قلّصت الرياض طموحاتها، وأعادت تأطير المحادثات كجزء من جهودها المستمرة لتثبيت الأوضاع في جنوب اليمن وإعادة تنظيم القوى المدعومة من الإمارات تحت مظلة الحكومة، ولم يعد واضحاً متى سيُعقد الحوار وبأي صيغة، حيث يبدو أن الرياض، مع انشغالها في مكان آخر بسبب الحرب الأمريكية-الإيرانية، باتت قانعة بالتقدّم السياسي الذي تحقق من خلال إعادة تنظيم القوى، فعلى الرغم من أن الضغط من المجلس الانتقالي لا يزال يُمثّل مصدر قلق أمني جدّي، إلا أنه قد فشل حتى الآن في منع الحكومة من ممارسة عملها، وكان الاعتقاد السائد أن الرياض ستكون قادرة على استيعاب أو احتواء أي استياء وخيبة أمل من خلال تحسين الخدمات — فقد ساهمت منحة المشتقات النفطية السعودية في تحسين إمدادات الكهرباء التي كانت شبه منعدمة في عدن، فيما تتلقى القوى العسكرية رواتبها في الوقت المحدّد.

رغم ذلك، فإن المملكة قد تندم على قرار تأجيل المحادثات وعلى تفويت فرصة معالجة قضايا الاستياء والانقسام في الجنوب، فهي مشغولة الآن بأعباء متراكمة بفعل الأضرار والاضطرابات الناجمة عن الحرب الأمريكية-الإيرانية وإغلاق مضيق هرمز، وقد بدأ توفير الكهرباء في عدن يتراجع مجدداً، فيما تعاني المدينة من شُحّ في الغاز المنزلي منذ مطلع العام، وبعد فترة هدوء خلال شهر رمضان، استؤنفت مظاهرات الانتقالي الجنوبي بقوة، ويعيد المجلس تنظيم نفسه سياسياً وفتح مكاتبه في عموم الجنوب.

تعاني الحكومة في الاستجابة، وتجد نفسها الآن مهدّدة لا من جانب مجلس انتقالي جنوبي عائد إلى النشاط فحسب، بل أيضاً من التشظّي والتنافس بين الفاعلين السياسيين المحليين الذين يسعون إلى استبداله. فقد يقوّض المزيدُ من العنف في مظاهرات المجلس الانتقالي الجنوبي شرعية الحكومة الهشّة، ويستفزّ اضطرابات أوسع. كما أن إعادة التنظيم السياسي والعسكري للجنوب ستكون صعبة حتى في ظل دعم سعودي كامل واهتمام شامل، وحوار يتمّ تيسيره، وتنسيق مؤسسي، بينما لا يتوافر أيٌّ من هذه الشروط، ومع توجّه الاهتمام الدولي إلى أماكن أخرى، فإن الأزمة السياسية لشهري ديسمبر ويناير، قد تتفاقم وتتحوّل إلى مزيد من عدم الاستقرار.

الحرب الأمريكية-الإيرانية تعكّر مسار السلام

بعد شهر من اندلاع الحرب الأمريكية والإسرائيلية على إيران، انضمّ الحوثيون متأخرين إلى الأعمال العدائية، حيث أعلنوا في 28 مارس عن إطلاق وابل من الصواريخ على مواقع عسكرية إسرائيلية. أكّدت إسرائيل لاحقاً اعتراضها صاروخاً أُطلق من اليمن. وأُعلن عن هجمات محدودة في 1 و2 و4 و6 أبريل، إلا أن ضبط النفس الظاهر لدى الحوثيين أثار تساؤلات جديدة حول نوايا الجماعة، وحول الردّ المحتمل من الولايات المتحدة، التي أبرمت وقفاً لإطلاق النار مع الحوثيين بعد حملة قصف العام الماضي، ومن إسرائيل، التي استهدفت قيادات عسكرية وسياسية حوثية وبنية تحتية مدنية رداً على حملة الحوثيين بالصواريخ والطائرات المسيّرة في صيف وخريف العام الماضي.

يمكن أن يُعزى تردّد الجماعة الظاهر إلى مجموعة من الحسابات الاستراتيجية، منها الحفاظ على قدرات محور المقاومة، أو الإبقاء على علاقتها مع السعودية، أو ببساطة توقيت العملية لتحقيق أقصى أثر ممكن. مع ذلك، كانت ثمة إشارات مبكّرة إلى أن الحوثيين كانوا يستعدّون للتحرك، ففي الحديدة، أفادت مصادر بأن الحوثيين كانوا قد بدأوا تجهيز مواقع عسكرية، من بينها منصّات للصواريخ ومركبات رادار متنقّلة، على طول ساحل البحر الأحمر منذ أواخر فبراير. وفي 14 مارس، اختتمت قناة إذاعية حوثية شعبية حملة لجمع التبرعات جمعت أكثر من 317 مليون ريال يمني (598 ألف دولار أمريكي) لدعم العمليات العسكرية للحوثيين.

غذّى قرار الحوثيين باستهداف إسرائيل بعد أسابيع من بدء الصراع التكهّنات حول درجة التنسيق مع راعيهم الإيراني، فمع تطوّر النزاع، تماهى خطاب الحوثيين بصورة متزايدة مع خطاب طهران، وأخذت الجماعة تؤطّر نفسها صراحةً كجزء من «وحدة الساحات» التي تُشكّل محور المقاومة. في هذا السياق، هدّد المسؤولون الإيرانيون والحوثيون مراراً بإغلاق باب المندب، وهو ما من شأنه أن يضاعف الكلفة الاقتصادية لحصار إيران لمضيق هرمز، وقد برز وضع مضيق هرمز كعنصر محوري في المحادثات لإنهاء النزاع، وربما يكون هجوم الحوثيين قد أدّى دور إشارة عسكرية، عززت موقف إيران التفاوضي، وذكّرت الولايات المتحدة بأنها لا تزال تمتلك خيارات للتصعيد. ستكون هذه الورقة الإضافية مفيدة على وجه الخصوص إذا سعت إيران إلى صفقة أوسع تشمل حزب الله اللبناني.

رغم ذلك، فإن خيار استهداف إسرائيل بدلاً من الملاحة البحرية يعكس حسابات استراتيجية دقيقة لدى الحوثيين أنفسهم، فالأوضاع في فلسطين، وهي القضية المعلنة التي بُنيت عليها حملة الحوثيين السابقة ضد إسرائيل، أكثر صدىً في اليمن بكثير من معاناة إيران، ومع أن استهداف إسرائيل أضفى ثقلاً على التهديدات الاقتصادية الإيرانية، فإنه يخدم أيضاً الدعاية الداخلية للحوثيين، فقوة الجماعة على الصعيد الداخلي مستمدة إلى حدّ كبير من تماسكها الإيديولوجي، وكانت الحملات الخطابية من هذا النوع عنصراً رئيسياً في الحفاظ عليه.

لم يشن الحوثيون أية هجمات أخرى منذ 8 أبريل، حين اتفقت الولايات المتحدة وإيران على وقف لإطلاق النار لإنهاء الأعمال العدائية، إلا أن الاتفاق سرعان ما تعثّر بسبب تفسيرات متضاربة لنطاقه، ولا تزال المحادثات جارية، لكن مع استمرار إغلاق مضيق هرمز، يبدو أن استئناف هجمات الحوثيين في باب المندب ما يزال يُمثّل ورقة مهمّة، تُضاعف من اضطرابات الشحن وتُسبّب صدمات في أسعار الطاقة، وتُساعد إيران على فرض كلفة باهظة على أيّ هجمات أمريكية وإسرائيلية مستقبلية، لكن الاعتبارات تختلف عن وقت إطلاق الجماعة لحملتها في البحر الأحمر عام 2023. استئناف الهجمات سيمارس مزيداً من الضغط على أسعار النفط واقتصادات الخليج، لكنه سيدخل الحوثيين أيضاً في صراع مباشر مع السعودية، التي حوّلت شحنات نفطها للتصدير عبر موانئها على الساحل الغربي.

لن يستمر النزاع إلى ما لا نهاية، وحين ينتهي، سيظلّ الحوثيون في وضع مالي بالغ الصعوبة، وتحت وطأة العقوبات وتقليص المساعدات، يستمر الوضع الاقتصادي في الشمال بالتدهور (انظر: التطورات الاقتصادية).

قد يعلّق الحوثيون آمالهم على إمكانية إحياء نسخة من خطة السلام السعودية المدعومة أممياً، التي نصّت على دفع رواتب لموظفي القطاع العام — بمن فيهم القوات العسكرية الحوثية — مقابل السلام. في خطبة بمناسبة عيد الفطر، انتقد رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين مهدي المشاط، الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لتعطيلهما عملية السلام ومنع تنفيذ ما يُعرف بـ«خارطة الطريق»، وإذا فرض الحوثيون حصاراً في باب المندب أو ألحقوا ضرراً بالمصالح الاقتصادية السعودية، فقد تُلغى الخطة بالكامل.

ربما يكون الردّ العسكري الإسرائيلي على الضربات الذي يبدو شبه محتوم هو الأكثر تأثيراً على السكان المدنيين في اليمن، فقد تتحرّك إسرائيل لاستهداف القيادة الحوثية، كما فعلت في الماضي، أو تسعى إلى إضعاف القدرات العسكرية للجماعة من خلال حملة مماثلة لتلك التي شنّتها الولايات المتحدة الربيع الماضي. في الحالتين، قد تُستهدف البنية التحتية المدنية، كالموانئ والمطارات ومحطات الكهرباء والمصانع، وسبق أن نفّذت إسرائيل ضربات من هذا النوع.

يبدو أن احتمال حدوث غارات جوية إسرائيلية يُقلق الحوثيين، فالأجواء في صنعاء لا تزال متوترة، ولا يزال قادة الحوثيين في حالة تأهّب قصوى تحسّباً لغارات محتملة، وحرصاً منها على درء الاضطرابات الشعبية وأعمال التجسس، قسّمت الجماعة العاصمة إلى مناطق أمنية وأطلقت حملة أمنية شملت اعتقال عشرات المدنيين، ويتّضح من حجم الحملة وعدد الاعتقالات أن الجماعة تستهدف أي شخص تشتبه في إمكانية أن يؤدّي دوراً في التعبئة السياسية.

نيد والي هو محرر ومحلل في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية . حاصل على شهادات أكاديمية في التاريخ من جامعة ييل، وفي إدارة النزاعات وفي علم الاقتصاد الدولي من كلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز. نُشرت له عدة مقالات في صحيفة Na-tionalities وصحيفتي The Daily Star و Now Lebanon من بين وسائل اعلامية أخرى.

عربة مدرعة تابعة لألوية العمالقة تحمل شعار "عدن مدينة آمنة"، أثناء انسحاب قوات المجلس الانتقالي الجنوبي من منطقة جبل حديد في عدن، 16 يناير 2026 // الصورة لمركز صنعاء

التطورات العسكرية والأمنية

وليام كلوف

القيادة السعودية تُجدّد منظومة الأمن في الجنوب

عقب حلّ المجلس الانتقالي الجنوبي والانسحاب الإماراتي المفاجئ من اليمن مطلع يناير، شهدت البنية الأمنية جنوب البلاد اضطرابات كبيرة خلال الربع الأول من العام 2026. خلال الأشهر الثلاثة التي مرّت منذ سحب الانتقالي الجنوبي قواته وأسلحته الثقيلة من قصر المعاشيق، تحركت المملكة العربية السعودية بسرعة لملء الفراغ الناجم في السلطة، وهي تحاول حالياً فرض نظام جديد على المعسكر المُنقسم المناهض للحوثيين، عبر إعادة هيكلة شاملة للقوى الأمنية الجنوبية.

تمحورت الجهود المبكرة لفرض السيطرة في الجنوب حول تأمين عدن، التي كانت تحت إشراف الانتقالي منذ أواخر العام 2019، وقد كلّفت القيادةُ في الرياض ألويةَ العمالقة، بقيادة عضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرمي (أبو زرعة)، إلى جانب قوات درع الوطن التي تدعمها وتموّلها السعودية، بمهمة تأمين المدينة، ولكن مع تمكّن القوات من إحكام السيطرة على المناطق المركزية للعاصمة المؤقتة، ظلّ أمام القيادة السعودية تحدٍّ أمني أوسع: فعلى الرغم من الحلّ الرسمي للمجلس الانتقالي ومغادرة عدد من قياداته اليمن، لا تزال غالبية القوى العسكرية في عدن وعموم الجنوب مرتبطة إدارياً به، وتظلّ ولاءات عشرات القادة غير واضحة.

لمعالجة ذلك، اعتمدت الرياض نهجاً من الأعلى إلى الأسفل، يضع السلطة بأيدي عدد من الأفراد الموثوقين الذين يمكنها الاعتماد عليهم لتقييم ولاءات القادة من الرتب الأدنى و«غربلة الصفوف» تبعاً لذلك. في هذا الإطار، أوفدت المملكة سريعاً كبير المستشارين العسكريين فلاح الشهراني، الذي كُلّف بمركزة عملية اتخاذ القرار من خلال لجنة عسكرية عليا حديثة التشكيل. وتتبع هذه الهيئة مباشرةً للتحالف بقيادة السعودية، وتهدف فعلياً إلى تبسيط هياكل القيادة تحت إشراف سعودي مُحكم.

في الوقت ذاته، تحركت الرياض لتمكين أعضاء رئيسيين في مجلس القيادة الرئاسي. فأسندت إلى أبي زرعة مسؤولية أمن عدن، إلى جانب عضو المجلس المعيّن حديثاً ووزير الدفاع السابق محمود الصبيحي. يتولّى الاثنان معاً قيادة عملية تنسيق وإعادة هيكلة القوى العسكرية والأمنية في العاصمة المؤقتة وسائر المحافظات الجنوبية. عيّنت السعودية أيضاً طاهر العقيلي — الرئيس السابق لهيئة الأركان — وزيراً للدفاع. وعلى المستوى المحلي، انطلقت عملية المراجعة الأمنية في عدن في مطلع يناير بتعيين عبدالرحمن شيخ محافظاً للمدينة، وشيخ هو أحد المؤسسين لقوات الحزام الأمني، التي تُعدّ من أبرز الوحدات الأمنية في العاصمة المؤقتة، ويجمع – بحكم جذوره اليافعية القوية وتوجّهه السلفي – بين المصداقية القبلية والمكانة العسكرية اللازمتين لفرض الهيبة القيادية.

مع تنصيب شيخ، تحوّل الاهتمام إلى تجهيز العاصمة المؤقتة لاستقبال الحكومة الجديدة من الرياض منتصف فبراير، فلمدة أسابيع قبل تشكيل الحكومة، شهدت عدن مظاهرات أسبوعية مؤيدة للمجلس الانتقالي الجنوبي (انظر أدناه)، طالب فيها المحتجون بعودة رئيس المجلس المطاح به عيدروس الزُبيدي، وهدّدت الفروع المحلية للمجلس بمنع الحكومة الجديدة من دخول المدينة. رداً على ذلك، اختار القادة العسكريون نقل المعسكرات إلى خارج حدود المدينة، وكان الهدف إبعادَ الوحدات المشكوك في ولاءاتها عن مقرّ السلطة، والإبقاء على القوات الأكثر ثقةً.

من الوحدات التي أُبقيت في المدينة حتى الآن: شرطة عدن، وشرطة الطوارئ والطرق والدوريات، وقوات الحزام الأمني التي أُلحقت منذ ذلك الحين بوزارة الداخلية، وأُعيدت تسميتها «قوات الأمن الوطني»، وتمركزت في نقاط تفتيش بعموم عدن وضواحيها. أفادت تقارير بأن عدداً من الوحدات الأخرى التابعة للانتقالي في المدينة، بما في ذلك عناصر من ألوية الصاعقة، قد دُمجت أيضاً في هذه البنية.

قدمت حركة الوحدات والقوى في عدن دلالة أخرى على نهج سعودي معتمد: فبدلاً من تفكيك الجماعات بالكامل، تحاول المملكة تقسيم وإعادة تجميع شبكات الميليشيات الجنوبية المتعددة في إطار أكثر تمحوراً حول الدولة. لم تكن الرياض غريبةً عن دبلوماسية الشيكات، فقد يسّرت هذا الجهد عبر منحة سخية بقيمة 90 مليون دولار أمريكي لدفع رواتب القطاع العام والأجهزة الأمنية.

خارج عدن، اتّبعت المملكة نهجاً مماثلاً لتأمين القيادة في المعاقل الرئيسية للمجلس الانتقالي، بما في ذلك لحج والضالع وشبوة وأبين. في إطار هذا الجهد، استُدعي عدد من القادة العسكريين الجنوبيين إلى الرياض أواخر يناير، من بينهم قادة من ألوية الصاعقة وألوية الدعم والإسناد وقوات الحزام الأمني (قوات الأمن الوطني حالياً). في الوقت نفسه، أُعفي عدد من القادة من مناصبهم، وفي أواخر مارس، أشرف أبو زرعة على سلسلة من الإقالات استهدفت قادة عسكريين، لا سيما أولئك الذين عيّنتهم قيادة الانتقالي الجنوبي سابقاً أو عيّنهم عيدروس الزُبيدي شخصياً. لم يقبل الجميع مصيره بهدوء؛ ففي أبين، رفض عدد من القادة التنحّي، وحشدوا

مقاتلين وأشعلوا اشتباكات، كما استُبدل المحافظون في ثلاثة من معاقل المجلس الانتقالي الجنوبي السابقة — لحج والضالع وأبين — بفريق جديد من القادة ذوي الروابط القبلية والعسكرية القوية (انظر: التطورات السياسية والدبلوماسية).

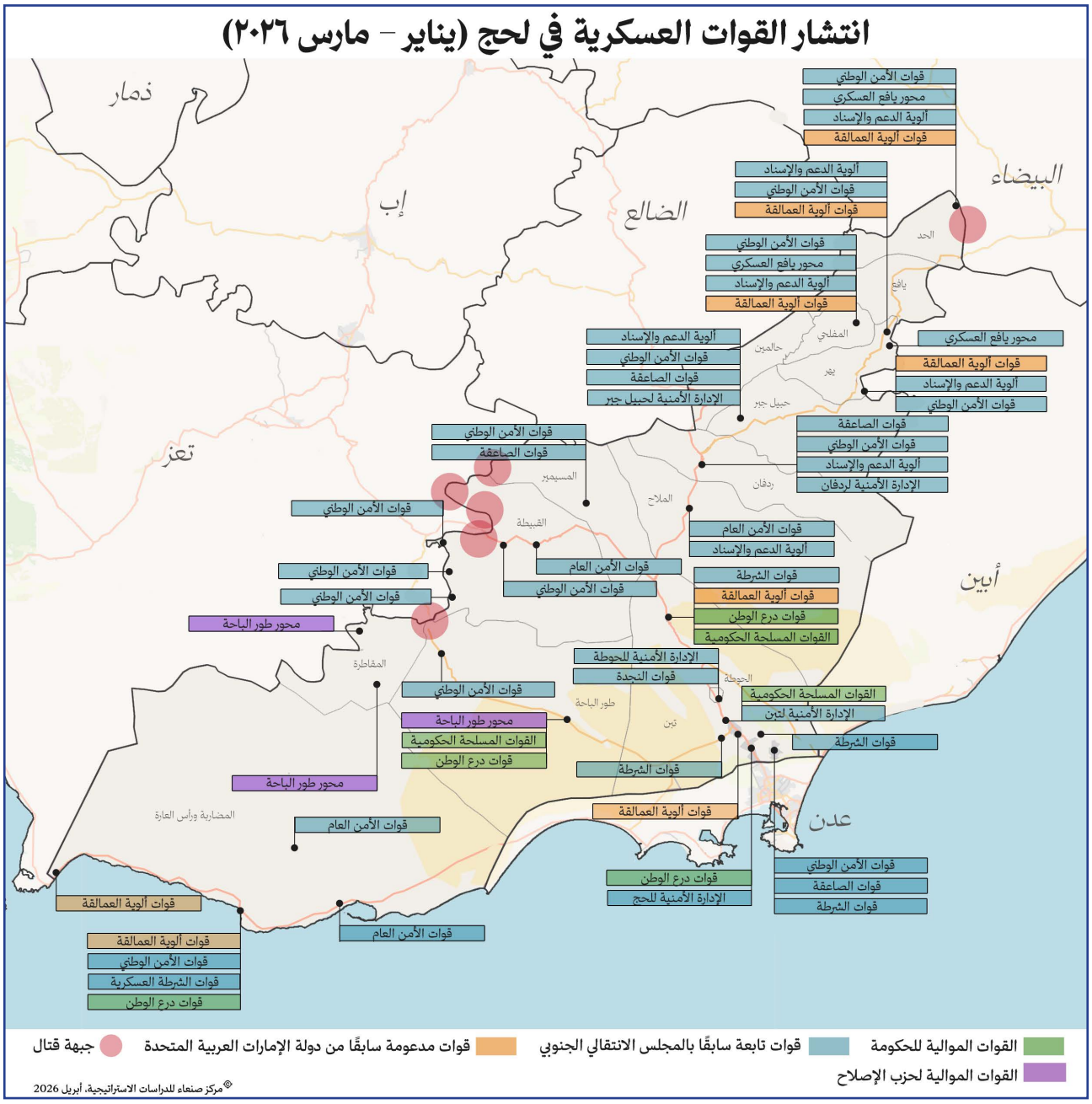

انتشار القوات العسكرية في الضالع (يناير – مارس ٢٠٢٦)

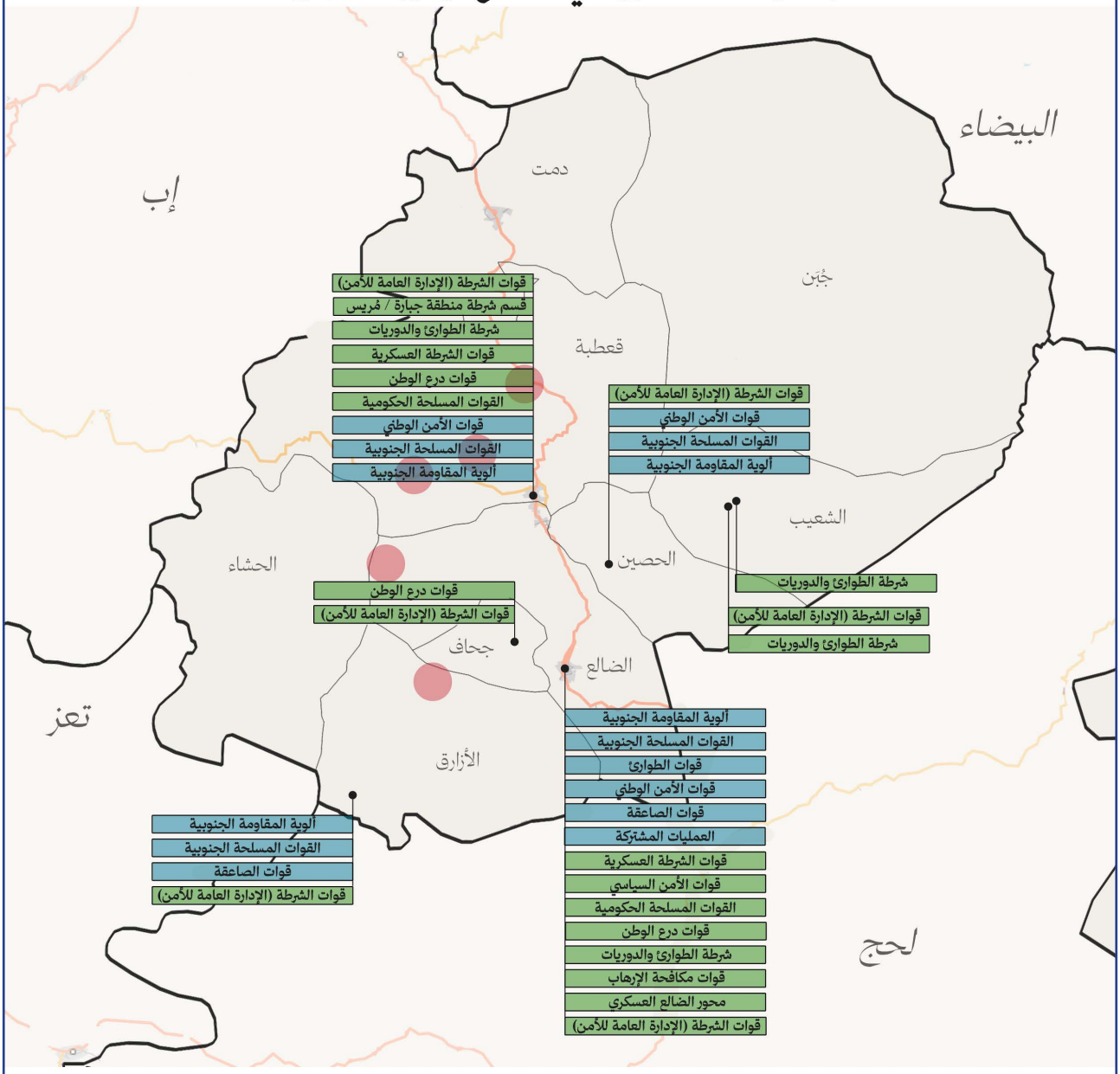

انتشار القوات العسكرية في محافظة أبين (يناير - مارس ٢٠٢٦)

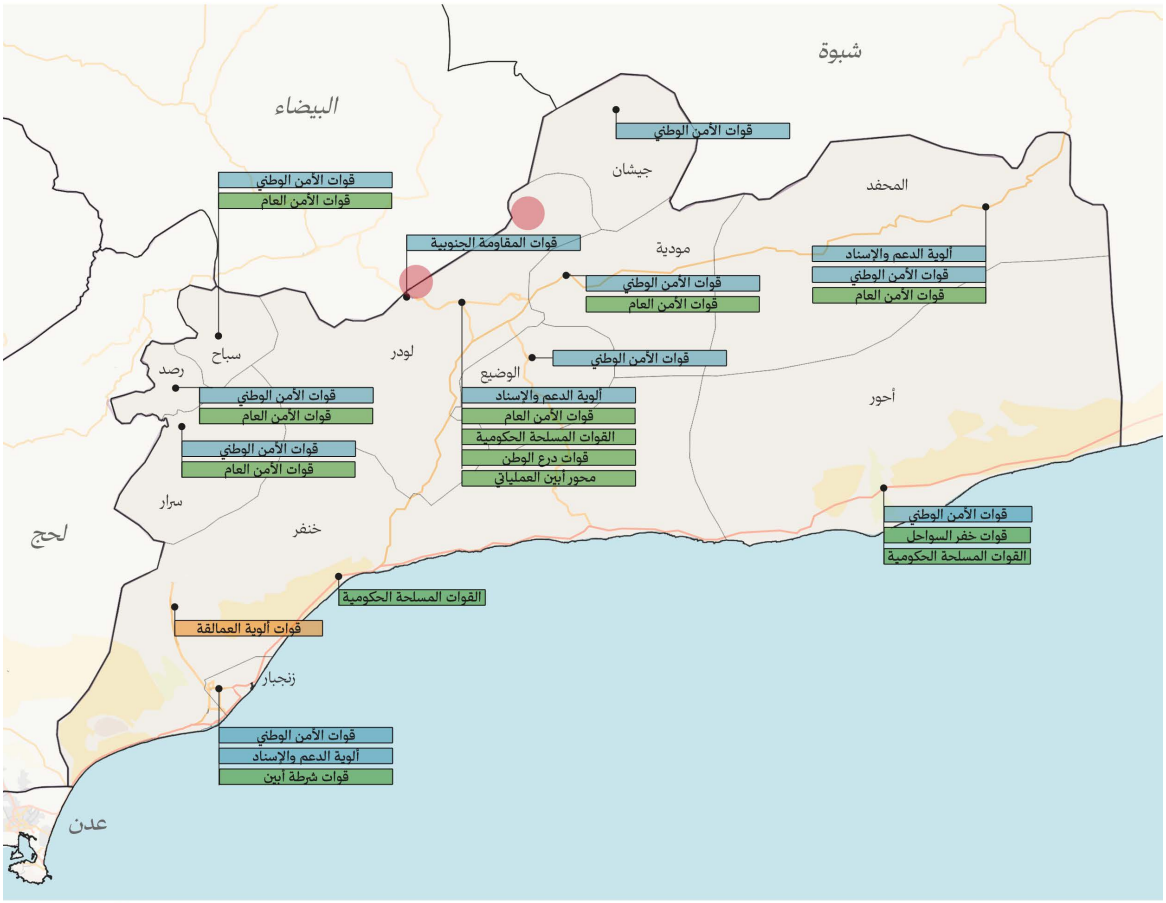

القوات الموالية للحكومة | قوات تابعة سابقًا بالمجلس الانتقالي الجنوبي | قوات مدعومة سابقًا من دولة الإمارات العربية المتحدة | جبهة قتال

ملاحظة: في يناير، تمت إعادة تسمية قوات الحزام الأمني لتصبح قوات الأمن الوطني

©مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، أبريل 2026

انتشار القوات العسكرية في شبوة (يناير - مارس ٢٠٢٦)

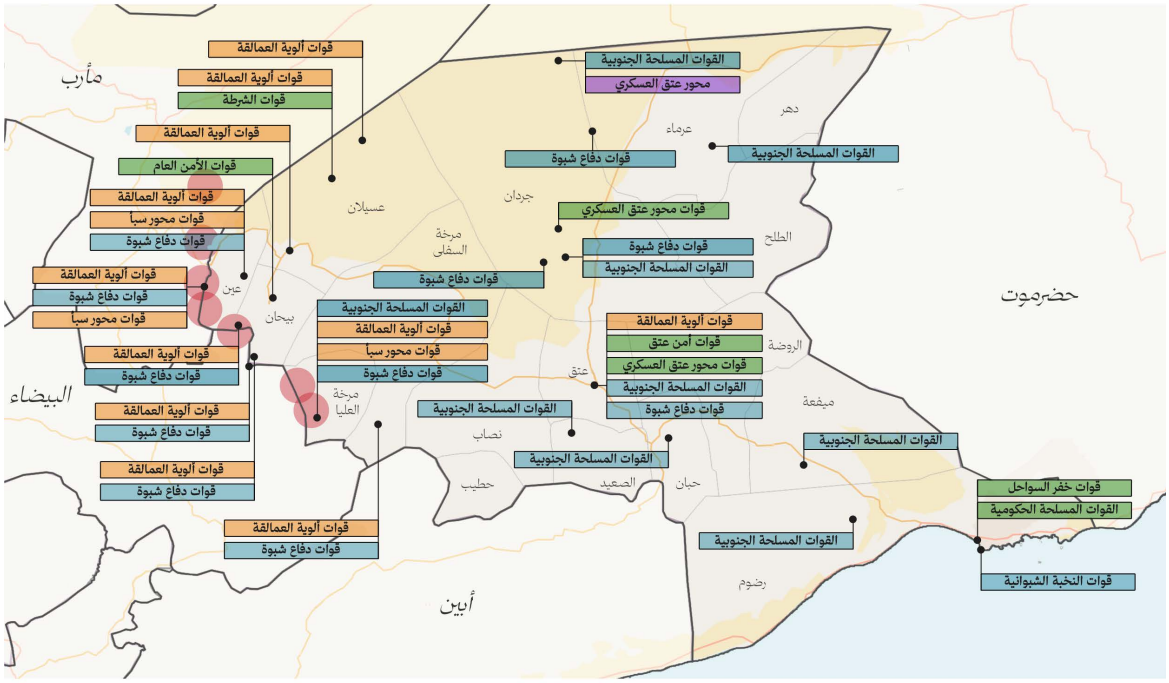

القوات الموالية للحكومة | قوات تابعة سابقًا بالمجلس الانتقالي الجنوبي | قوات مدعومة سابقًا من دولة الإمارات العربية المتحدة | جبهة قتال

القوات الموالية لحزب الإصلاح

©مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، أبريل 2026

__ملاحظة المحرر:__ المواقع المبيّنة على الخرائط أعلاه تقريبية ومخصّصة للأغراض التوضيحية. جُمعت البيانات من قِبل مركز صنعاء بين يناير ومارس، ولا تزال القوى العسكرية والأمنية في جنوب اليمن تخضع لإعادة هيكلة وانتشار كبيرين؛ وقد لا تكون بعض التغييرات الأخيرة منعكسة في هذه الخرائط.

جاء أوّل إعادة انتشار رئيسي للقوات البرية في منتصف مارس، مع نقل قوات دفاع شبوة إلى مديرية حريب بمأرب ومديريتي بيحان وعين بشبوة، حيث حلّت محلّ وحدات من ألوية العمالقة. تصدّرت شبوة – حتى الآن مسار – إعادة التنظيم الأمني وعمليات إعادة الانتشار العسكري، وثمّة وضوح أقل فيما يخصّ الخطط السعودية للقوات السابقة المدعومة من الإمارات والمتمركزة على الساحل الغربي لليمن، بما في ذلك قوات المقاومة الوطنية بقيادة عضو مجلس القيادة الرئاسي طارق صالح. إلا أن مصادر محلية أفادت بأن قوات اللواء الثاني مغاوير، التابع لصالح، بدأت أواخر مارس بإعادة الانتشار من جبهات بالضالع إلى مدينة المخا بتعز، وهي قاعدة صالح، وإلى جبهات في جنوب الحديدة.

ينطوي النهج السعودي في إعادة الهيكلة، الذي اعتمد اعتماداً كبيراً على الشخصيات الرفيعة المستوى، على خطر تنفير الفاعلين في المستويات الأدنى وتأجيج الاستياء. بتفضيل دائرة ضيقة من النخب، قد تُخلّف العمليةُ لدى أفراد الرتب الدنيا في الجيش شعوراً بأنهم مُستبعدون من النظام الناشئ. ويُحسب للرياض أنها اتخذت بعض الخطوات نحو مأسسة المنظومة؛ ففي مارس، أعلنت اللجنة العسكرية العليا عن خطط لإنشاء قاعدة بيانات شاملة للأفراد العسكريين ودمجهم في هيكل قيادة موحّد تحت وزارتي الداخلية والدفاع. كما أطلقت الحكومة إحصاءً بيومترياً مرتبطاً بصرف الرواتب، يتيح للسلطات حصر القوى بشكل أكثر منهجية ودمجها رسمياً في مؤسسات الدولة.

على الرغم من أن هذه التدابير لا تزال محدودة النطاق، فإنها تُمثّل خطوات وازنة نحو سيطرة مركزية على القطاع العسكري في اليمن — وهو أمر طالما عجزت الحكومة عن تحقيقه. أمام السعودية فرصة لنقل القوى المقاتلة في البلاد من رقعة من الميليشيات إلى بنية عسكرية أكثر تماسكاً، غير أن تحقيق ذلك سيتطلّب انخراطاً مستداماً واستثماراً أكبر على المستوى التشغيلي. فقد أظهر الانخراط السعودي السابق في اليمن أنماطاً من النشاط المكثف يتبعها انعدام الاهتمام والسلبية. الأهمّ من ذلك أن تحدي تأمين الولاءات لا يزال دون حلّ. ومع أن دمج كشوفات الرواتب وسجلّات الأفراد يمثّل أدوات مهمّة لإعادة تأسيس قدرٍ من سلطة الدولة، فإنها لا تزال تعمل ضمن منظومة تظلّ غير دستورية إلى حدّ كبير وعرضة للتشظّي.

يمكن القول إنه دون جهاز أمني وعسكري قوي ومُمَأسَس، ستظلّ اليمن — وبخاصة الجنوب — تشكّلها وتُمزّقها ولاءات متداخلة للقبيلة والعائلة والهوية السياسية والحوافز المادية، والتحدي المركزي أمام الحكومة — وداعميها السعوديين — يتمثّل في ترسيخ السلطة بعموم هذا المشهد المُجزّأ دون تحفيز ردّة فعل من الفاعلين المتنافسين.

احتجاجات المجلس الانتقالي الجنوبي تُربك الحكومة الجديدة

في حين عملت الرياض على التخفيف من التحديات الأمنية الرفيعة المستوى الناجمة عن حلّ الانتقالي الجنوبي، فقد واجهت صعوبة أكبر في احتواء القاعدة الشعبية للجماعة. دفع التحوّل المفاجئ في موازين القوى آلاف مؤيدي المجلس إلى الشوارع، حيث نظّموا احتجاجات عديدة في عموم الجنوب على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، ومع استمرار حظر نشاط المجلس في عدد من المديريات، باتت هذه الاحتجاجات أداةً رئيسية للمعارضة الجنوبية، فولّدت ديناميكية تهدد بتعميق التوترات الراسخة بين الدولة وآلاف المدنيين الموالين للانتقالي الذين لا يزالون يعتبرونه السلطة الشرعية.

بداية، تمحورت المظاهرات في عدن وخارجها حول التمثيل السياسي ومعارضة حلّ الانتقالي الجنوبي، إلا أنها مع الوقت أصبحت أكثر اندفاعاً، تُندّد بكثير من البروتوكولات الأمنية المشددة التي فرضها أبو زرعة والكوادر الجديدة من القادة العسكريين السعوديين والجنوبيين. كان من التحديات المتكررة أمام الحكومة الموازنة الدقيقة بين فرض السيطرة وتجنّب الإجراءات القمعية التي تنطوي على خطر تنفير قاعدة المجلس بدرجة أكبر. مع أن الاحتجاجات قد لقيت إلى حدّ كبير معاملة متسامحة حتى الآن (إذ لا تمتلك الحكومة ببساطة القدرة على قمعها بالكامل)، فقد أشار المسؤولون الحكوميون مراراً إلى أن أعمال العنف والاعتداءات على مؤسسات الدولة لن يُتسامَح معها.

تعزّزت هذه الرسالة عقب تفجير سيارة مفخخة في 21 يناير، استهدف موكب قائد لواء العمالقة الثاني حمدي شكري، ومع أن شكري نجا، إلا أن خمسة جنود قُتلوا في الهجوم. رداً على ذلك، حذّر المتحدث باسم التحالف بقيادة السعودية تركي المالكي، من أن أي هجمات مستقبلية تستهدف عدن ستُقابَل بـ«يد من حديد»، غير أن مثل هذه التحذيرات لم تُسهم كثيراً في ردع المتظاهرين، فبعد يومين فقط نُظّم احتجاج جديد في ساحة خور مكسر بعدن.

اتسمت الأسابيع التالية بمواجهات متصاعدة التوتر، إذ تصاعدت عدوانية المتظاهرين رداً على القيود المتزايدة التي تفرضها السلطات على النشاط العام، فكانت النتيجة حلقة من التصعيد دفعت بعدن والمدن الجنوبية إلى شفا الانفجار، وارتفعت التوترات مجددا في 1 فبراير، بعد أن أمر أبو زرعة بإغلاق مقرّ الجمعية العامة للمجلس بعدن. أصبح المبنى منذ ذلك الحين نقطة خلاف مركزية، إذ يُعيد المتظاهرون فتحه مراراً، فيما تُعيد الحكومة إغلاقه كأداة ضغط سياسي، وقد بررت رئاسة مجلس القيادة الرئاسي قرار الإغلاق بادعاء أن الانتقالي الجنوبي قد استولى على المبنى بصورة غير قانونية، وأعلنت عن خطط لتحويله إلى مكتب لمصلحة الضرائب، ورداً على إغلاق 1 فبراير، تجمّع مئات المتظاهرين الموالين للمجلس الانتقالي الجنوبي خارج المبنى قبل أن يقتحموه ويُجبروا قوات الأمن على إعادة فتحه. في اليوم نفسه، اقتحم متظاهرون موالون للانتقالي الجنوبي مكاتب صحيفة عدن الغد، ونهبوا وأتلفوا معدات بعد أن نشرت الصحيفة تعليقاً ينتقد المجلس.

بحلول منتصف فبراير، انتشرت الاحتجاجات في معظم أنحاء الجنوب، مع اندلاع مظاهرات في حضرموت ولحج والضالع وأبين وشبوة، وأُغلقت بالمثل مكاتب المجلس الانتقالي الجنوبي وحُظرت أنشطته. فاستقطب ذلك مئات من أبناء القبائل، لا سيما من مديرية ردفان بلحج، إلى العاصمة المؤقتة للمشاركة في مظاهرات في خور مكسر، فتنامى الإحساس بالقلق في عموم الجنوب. في 11 فبراير، بلغت التوترات ذروتها بعد مظاهرة في عتق عاصمة شبوة، إحياءً ليوم الشهيد الجنوبي، وقد انطلقت الفعالية سلمياً، إلا أن المتظاهرين تحرّكوا نحو مبنى السلطة المحلية خلافاً للبرنامج المُجدوَل، وبدأوا برمي الحجارة وإنزال العلم اليمني، فأطلقت قوات الأمن النار، وقُتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص وجُرح 30 آخرون، بمن فيهم قاصرون.

سرعان ما انتقل العنف إلى مدن أخرى: ففي 19 فبراير، أسفر إطلاق نار من قِبل قوات الأمن أمام قصر المعاشيق، حيث كان المتظاهرون يحتجّون على عودة الحكومة، عن مقتل شخص وإصابة 11 آخرين؛ وفي 4 أبريل، قُتل متظاهران في المكلا بعد أن أطلقت قوات الأمن النار على محتجّين تحدّوا حظراً حكومياً على التجمعات المنتمية للمجلس الانتقالي بالمحافظة، ودعا رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، إلى التحقيق في الحوادث.

على الرغم من فترة هدوء قصيرة في الاحتجاجات أواخر مارس، فقد استؤنفت المواجهات منذ ذلك الحين بكثافة متصاعدة، عقب سلسلة من حملات القمع الحكومية؛ فأغلقت قوات الأمن مجدداً مبنى الجمعية العامة للمجلس الانتقالي في 21 فبراير و9 مارس، فيما حُصرت الاحتجاجات بعدن في ساحة خور مكسر، وأمرت الحكومة باعتقال لحمر علي لسود، رئيس فرع المجلس بشبوة، بشبهة التورط في اشتباكات عتق.

في حضرموت، تصاعدت التوترات بالمثل، وهدّد المحافظ وعضو مجلس القيادة الرئاسي سالم الخنبشي، بحظر العرض العلني لصور عيدروس الزُبيدي، واتخذ المسؤولون في عدن خطوات مماثلة للحدّ من حضور المجلس الانتقالي الجنوبي، فأزالوا صور الزعيم الانفصالي من الفضاءات العامة، ورداً على ذلك، تجمّع آلاف الأشخاص بعدن في أول أبريل، يُندّدون بإغلاق آخر لمقرّ الجمعية العامة للمجلس وإجراءات عقابية ضد فروعه الأخرى، وعلى الرغم من نشر قوات الأمن، تمكّن المتظاهرون من اقتحام مبنى الجمعية العامة وإعادة فتحه بالقوة.

يُثير غياب أيّ تنازلات سياسية كبرى لصالح المجلس الانتقالي والحراك الجنوبي الأوسع، ولا سيما تأجيل الحوار الجنوبي-الجنوبي المُتوقع (انظر: التطورات السياسية والدبلوماسية)، تساؤلات حول الاستراتيجية السعودية طويلة الأمد، ومن جهته، نجح الانتقالي في انتزاع هامش محدود لنفسه في الأسابيع الأخيرة، رغم الضغوط المتزايدة. ظلّت الجمعية العامة مفتوحة لأكثر من أسبوع بعد تنازلات حكومية عقب الاحتجاجات الدامية في حضرموت، وأُعيد افتتاح مكتب المكلا. على صعيد المستقبل، سيعتمد مسار المجلس على الأرجح على قدرته على فرض سلطته دون استفزاز مزيد من القمع الحكومي.

تواجه الحكومة وداعموها السعوديون قيداً مماثلاً، وسيكون من الاختبارات المهمة لاستمرار حالة الجمود هذه احتفالات 4 مايو المقبلة، التي تُحيي الذكرى السنوية لإعلان عدن عام 2017، الميثاق التأسيسي للمجلس الانتقالي الجنوبي. من المرجّح أن ينزل المتظاهرون بأعداد كبيرة، وستكون طريقة تعامل الحكومة مع المظاهرات مؤشراً مهماً على مكانتها وقدرتها على إدارة المشهد السياسي المتحوّل.

الاحتجاجات البارزة الموالية للمجلس الانتقالي الجنوبي

- **8 يناير — الضالع:** نُظّمت مظاهرات موالية للمجلس في عموم محافظة الضالع، ورفع المتظاهرون أعلام جنوب اليمن السابق وأعلام الإمارات، وهتفوا ضد السعودية واستنكروا غاراتها الجوية ضد قوات المجلس بالمحافظة.

- **10 يناير — عدن:** نظّم آلاف المتظاهرين المؤيدين للمجلس تجمّعاً حاشداً في ساحة خور مكسر بعدن، رفضاً لحلّ الجماعة، وحاملين صور رئيس المجلس عيدروس الزُبيدي، ويبدو أن كثيرين منهم قدموا من لحج والضالع.

- **16 يناير — عدن:** نُظّمت مظاهرة كبيرة مؤيدة للمجلس في ساحة خور مكسر، هتف خلالها المتظاهرون دعماً للزُبيدي.

- **23 يناير — عدن:** نُظّمت جولة جديدة من المظاهرات المؤيدة للمجلس في ساحة خور مكسر، رفع فيها المتظاهرون العلم الجنوبي ونددوا بحلّ الجماعة.

- **1 فبراير — عدن:** تظاهر موالون للمجلس أمام مبنى الجمعية العامة للمجلس بعدن، وأجبروا قوات الأمن على إعادة فتحه. عقدت فروع المجلس في عموم الجنوب اجتماعات مجلس تنفيذي رغم الحظر، واقتحم المتظاهرون مقرّ صحيفة عدن الغد ونهبوا مواد المكتب رداً على تعليقات منتقدة للمجلس، وفقاً للتقارير.

- **2 فبراير — حضرموت:** سار مئات الأشخاص في المكلا في مظاهرة ليلية دعماً للمجلس.

- **6 فبراير — حضرموت:** نُظّم تجمّع كبير موالٍ للمجلس في مدينة سيئون بوادي حضرموت، وأصدر منظمو التجمّع بياناً يندّدون فيه باقتحام مباني المجلس في مديريتي تريم والقطن، وبمداهمة منزل القيادي المحلي محمد الزُبيدي. واعتُقل عدد من المتظاهرين.

- **7 فبراير — عدن:** تجمّع عشرات الآلاف من مؤيدي المجلس بعدن في تجمع يدعو إلى عودة الانتقالي. نُظّمت مسيرات إضافية في 10 و11 فبراير.

- **10 فبراير — حضرموت:** نُظّم مهرجان كبير موالٍ للمجلس الانتقالي الجنوبي في المكلا. نشر عيدروس الزُبيدي تغريدة على منصة إكس لأول مرة منذ قرابة شهر، ودعا المؤيدين إلى «مواصلة النضال» في فصل جديد من (الثورة) من أجل (جنوب حرّ).

- **11 فبراير — شبوة:** أعلن فرع المجلس بشبوة عن خطط لإحياء يوم الشهيد الجنوبي، مما أدى إلى اشتباكات بين متظاهرين موالين له وقوات الأمن، التي أطلقت النار على متظاهرين كانوا يرشقون الحجارة، وفقاً للتقارير. أطلق متظاهرون مسلحون النار، وأشارت مصادر محلية إلى أنهم عناصر بزيٍّ مدني من القوات التابعة للمجلس، فاندلع قتال استمر ساعات أسفر عن مقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص وإصابة 30 آخرين.

- **12 فبراير — عدن:** نظّم متظاهرون موالون للمجلس مسيرة في مديرية البريقة للتنديد بالعنف ضد مؤيدي المجلس في حضرموت وشبوة.

- **14 فبراير — أبين:** نظّم متظاهرون موالون للمجلس مهرجاناً في مديرية زنجبار استجابةً لدعوة من فرع المجلس المحلي في أبين.

- **16 فبراير — الضالع:** تجمّع آلاف الأشخاص في مدينة الضالع في مظاهرة مؤيدة للمجلس، وكان ذلك أول احتجاج في الضالع، المعقل الرئيسي للمجلس، منذ الحلّ الرسمي له.

- **20 فبراير — عدن:** اندلعت اشتباكات عنيفة حول قصر المعاشيق بعد أن أطلقت قوات درع الوطن النار على متظاهرين موالين للمجلس، الذين كانوا يحاولون اقتحام مقرّ الحكومة وفقاً للتقارير. وقُتل شخص في الاشتباكات؛ وتراوحت تقديرات الجرحى بين 11 و23.

- **20 فبراير — حضرموت:** اندلعت مظاهرات مؤيدة للمجلس الانتقالي بالمكلا.

- **27 فبراير — عدن:** تظاهر آلاف المتظاهرين الموالين للمجلس في ساحة خور مكسر بعد دعوته للحشد.

- **3 مارس — عدن:** نظّم أعضاء في الجمعية العامة للانتقالي احتجاجاً بعدن، رفضاً لقرار الحكومة بحلّ المجلس وإغلاق مكاتبه وإنزال العلم الجنوبي.

- **20 مارس — عدن:** تجمّع عشرات من مؤيدي المجلس قرب قصر المعاشيق للاحتجاج خلال صلاة عيد الفطر التي أُقيمت في باحات القصر.

- **1 أبريل — عدن:** تجمّع آلاف الأشخاص في تجمع موالٍ للمجلس بعدن، يُندّدون بإغلاق مقرّ الجمعية العامة للجماعة من قِبل القوات الحكومية وحملات القمع ضد فروعها الأخرى، لا سيما في حضرموت، وعلى الرغم من نشر قوات الأمن، تمكّن المتظاهرون من اقتحام مبنى الجمعية العامة وإعادة فتحه بالقوة.

- **4 أبريل — حضرموت:** نزل عشرات من الموالين للمجلس إلى شوارع المكلا، رغم التحذيرات من التجمعات العامة، واندلعت اشتباكات بين قوات الأمن من المنطقة العسكرية الثانية والمتظاهرين، ما أسفر عن مقتل اثنين على الأقل من مؤيدي المجلس.

- **5 أبريل — عدن:** تجمّع عشرات الجنود الموالين للمجلس في مديرية البريقة بعدن للاحتجاج على نظام التعرّف البيومتري الجديد المرتبط بصرف الرواتب العسكرية، الذي طبّقته الحكومة مؤخراً بالتنسيق مع التحالف بقيادة السعودية.

- **7 أبريل — لحج:** نُظّمت تجمعات مؤيدة للمجلس بلحج في مديريات ردفان وحبيل جبر وحالمين والملاح والحوطة والمسيمر ويافع والحد ويهر والمفلحي.

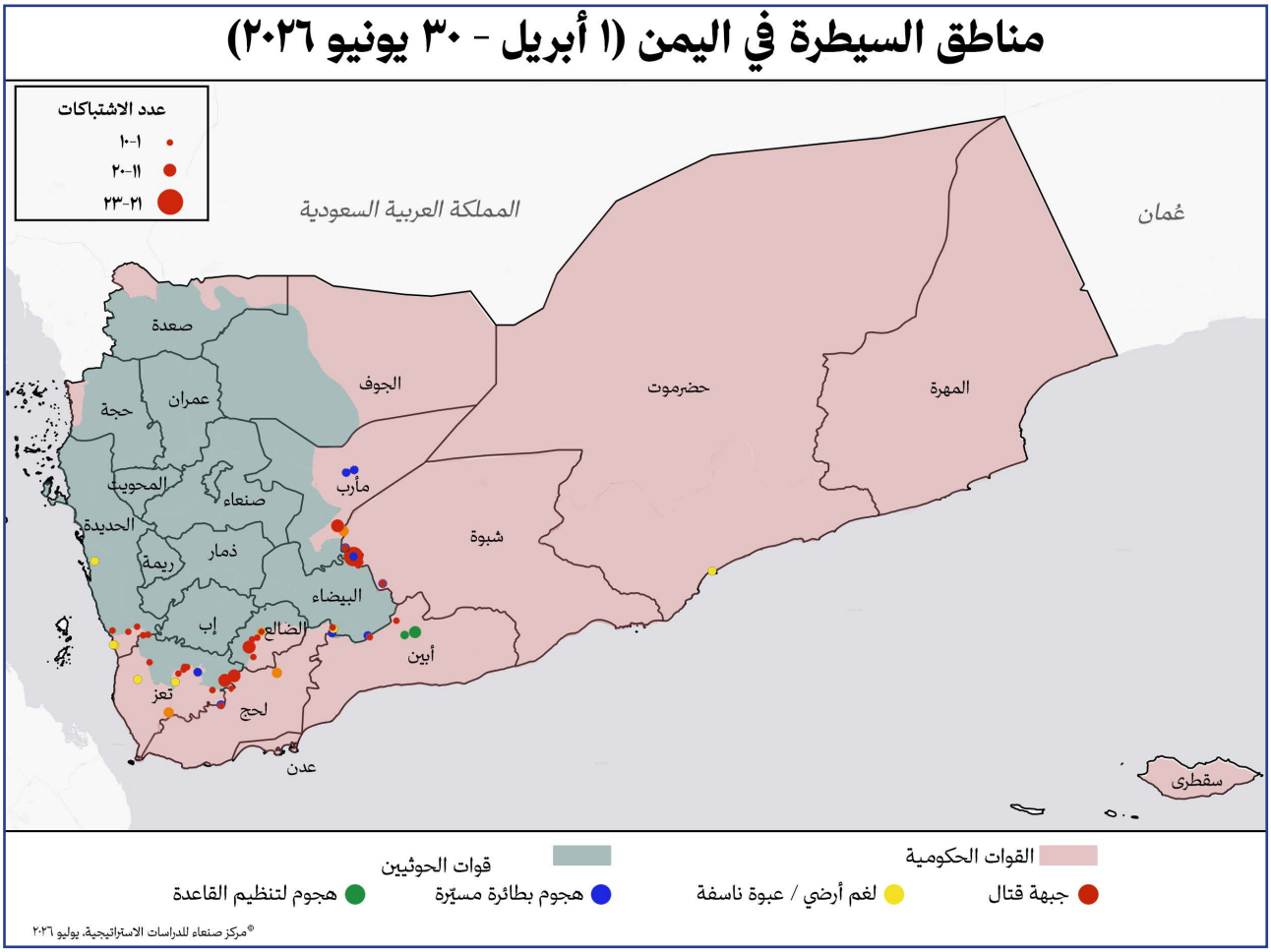

تطورات خطوط المواجهة

صمدت خطوط التماس في اليمن إلى حدّ كبير أمام التحوّلات الجارفة في المشهد الأمني للمعسكر المناهض للحوثيين، وظلّ معظمها على حاله منذ مطلع العام. مع أن الحوثيين نفّذوا عدداً من الهجمات الاستطلاعية، لا سيما على جبهات الحديدة ومأرب وتعز، فقد امتنعت الجماعة عن استثمار حالة الاضطراب في صفوف الحكومة، وهذا ليس مفاجئاً تماماً، فالحوثيون لا يزالون يتعافون من الغارات الأمريكية والإسرائيلية المدمرة في العام الماضي، ويُديرون سلسلة من الأزمات الأمنية الداخلية في صنعاء، وقد أصبحوا الآن طرفاً في صراع إقليمي أوسع.

لا تزال المعارك تندلع على عدة جبهات، إذ يعمل الطرفان على التكيّف مع الوضع الأمني المتغير، وقد أرسل الحوثيون تعزيزات إلى عدد من المحافظات لمواجهة الانتشار الحكومي الجديد، وشهدت الحديدة واحدة من أعنف فترات القتال خلال السنوات الأخيرة. خلال الفترة بين 11 و24 فبراير، أُفيد عن اشتباكات عنيفة على طول أربع جبهات، أسفرت عن مقتل 18 جندي وإصابة 57 في أسبوع واحد فقط. استقرّ الوضع منذ ذلك الحين، إلا أن مصادر أمنية قالت إن الجبهات لا تزال مُحصّنة بشكل كثيف.

في مأرب، تستمرّ الاشتباكات بالاندلاع على طول جبهة ملعا جنوبي مديرية حريب، حيث تبدو القوات الحوثية منشغلةً باختبار قدرات قوات دفاع شبوة، عقب انتشارها مؤخراً محلّ ألوية العمالقة هناك. في تعز، شهدت الأسابيع الأخيرة قتالاً متصاعداً على جبهات غرب المدينة، مع تقارير عن وصول قوات حوثية ومعدات ثقيلة من حجة مطلع أبريل، ومع أن هذه الاندلاعات تظلّ محتواة في الوقت الراهن، فإنها تُمثّل نقاط ضغط رئيسية على حكومة تتصارع أصلاً مع عدم استقرار داخلي، وفي حال حصل الحوثيون على هامش تشغيلي أوسع وسط تهدئة في التصعيد الإقليمي، فمن المرجّح أن تبرز هذه الجبهات كنقاط ساخنة لأي قتال متجدد.

سار النشاط على الجبهات الأخرى وفق الاتجاهات السائدة، فقد شهدت كل من لحج والضالع وأبين وشبوة اشتباكات دورية على طول خطوط التماس المعتادة، دون تغيّرات تُذكر في خطوط السيطرة، ومع أن تنظيم القاعدة لا يزال يحتفظ بحضور في عدد من المحافظات، أبرزها أبين، فلم يُلاحَظ ارتفاع عدد عملياته في ظلّ إعادة الهيكلة الجارية لقوات مكافحة الإرهاب، التي كانت كثير منها مدعومة سابقاً من الإمارات، غير أن مصادر محلية في أبين تُفيد بأن المسلحين المنتمين إلى تنظيم القاعدة باتوا يعملون بحضور أكبر، بما في ذلك عقد اجتماعات في العلن.

تطورات أخرى موجزة

- **5–9 فبراير:** نفّذت كتيبة كمران التابعة للقوات البحرية الحوثية مناورات برية وبحرية في مناطق على طول ساحل البحر الأحمر، بما في ذلك في جزيرة كمران. شملت المحاكاة هجمات على سفن بحرية باستخدام الزوارق السريعة والطائرات المسيّرة وأجسام غير محدّدة عائمة على سطح البحر، يُحتمل أن تكون ألغاماً، كما تدرّب المقاتلون على فرض الحصار والاستيلاء على أنواع مختلفة من السفن واعتلائها.

- **16 فبراير:** هاجم مسلحون من تنظيم القاعدة عدة مواقع تتمركز فيها عناصر من عملية سهام الشرق لمكافحة الإرهاب في وادي عويمران بمديرية مودية. وجاءت الاشتباكات عقب إعادة انتشار قوات الحزام الأمني السابقة (قوات الأمن الوطني حالياً) من وادي عويمران إلى زنجبار.

- **26 مارس:** قُتل الصحفي صامد القاضي بالرصاص في وسط مدينة تعز على يد مسلحين مجهولين، في انعكاس للمعركة المستمرة ضد انعدام الأمن المتفشّي في المحافظة، بعد ستة أشهر من اغتيال المسؤولة الحكومية افتهان المشهري. ويُعتقد أن عملية القتل ارتكبها أفراد مرتبطون بقوى أمنية غير رسمية في المدينة.

- **31 مارس:** انتهت آخر تفويضات بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وكان قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2813 قد أنهى البعثة في يناير، بعد سبع سنوات من إنشائها لدعم اتفاق الحديدة لعام 2018. تعمل الأمم المتحدة مع المسؤولين الحكوميين لتوضيح نقل المسؤوليات إلى الحكومة ومكتب المبعوث الأممي الخاص، اللذين يتولّيان الآن المهام السابقة للبعثة.

- **6 أبريل:** قتلت طائرة مسيّرة تابعة للمقاومة الوطنية، عن طريق الخطأ، شاباً يبلغ من العمر 20 عاماً، يُدعى برهان علي طه، على سطح منزله في مديرية الوازعية، خلال مداهمة تتعلق بملاحقة زعيم عصابة إجرامية مطلوب. أشعلت عملية قتل نجل علي طه، أحد قادة معارك تحرير الوازعية من الحوثيين عام 2016، موجة من الغضب في المحافظة، إذ وصفت عدة جماعات الضربة بأنها جزء من اعتداء ممنهج وطالبت بانسحاب جنود المقاومة الوطنية من المنطقة. رداً على ذلك، أمر طارق صالح شخصياً بإجراء تحقيق في الحادثة، وفي أعقاب وساطة قبلية، سلّمت قوات المقاومة الوطنية تسعة أشخاص متورطين في عملية القتل، فيما أمرت وزارة الداخلية باعتقال 22 شخصاً يُعتقد أنهم متورطون في العصابة الإجرامية المذكورة.

جبهات القتال في مأرب (١ يناير – ٣١ مارس ٢٠٢٦)

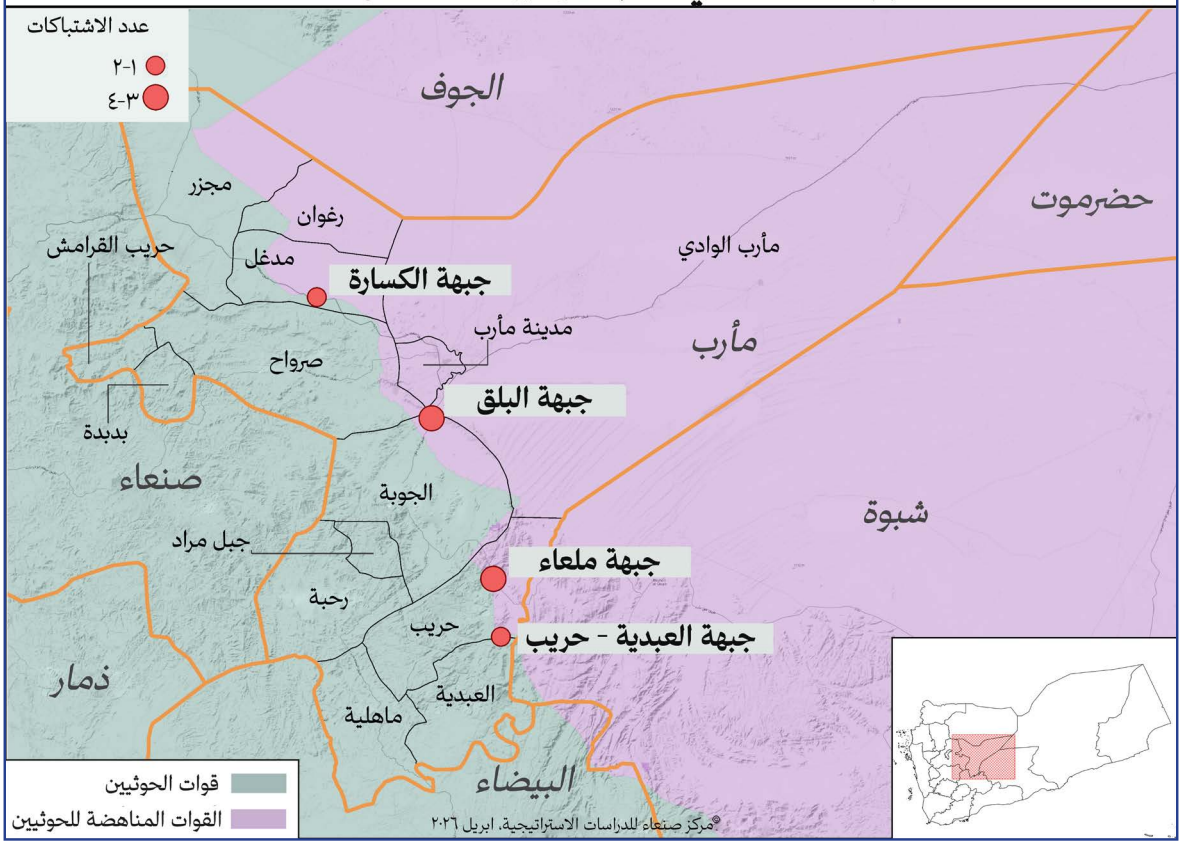

جبهات القتال في الحديدة (١ يناير – ٣١ مارس ٢٠٢٦)

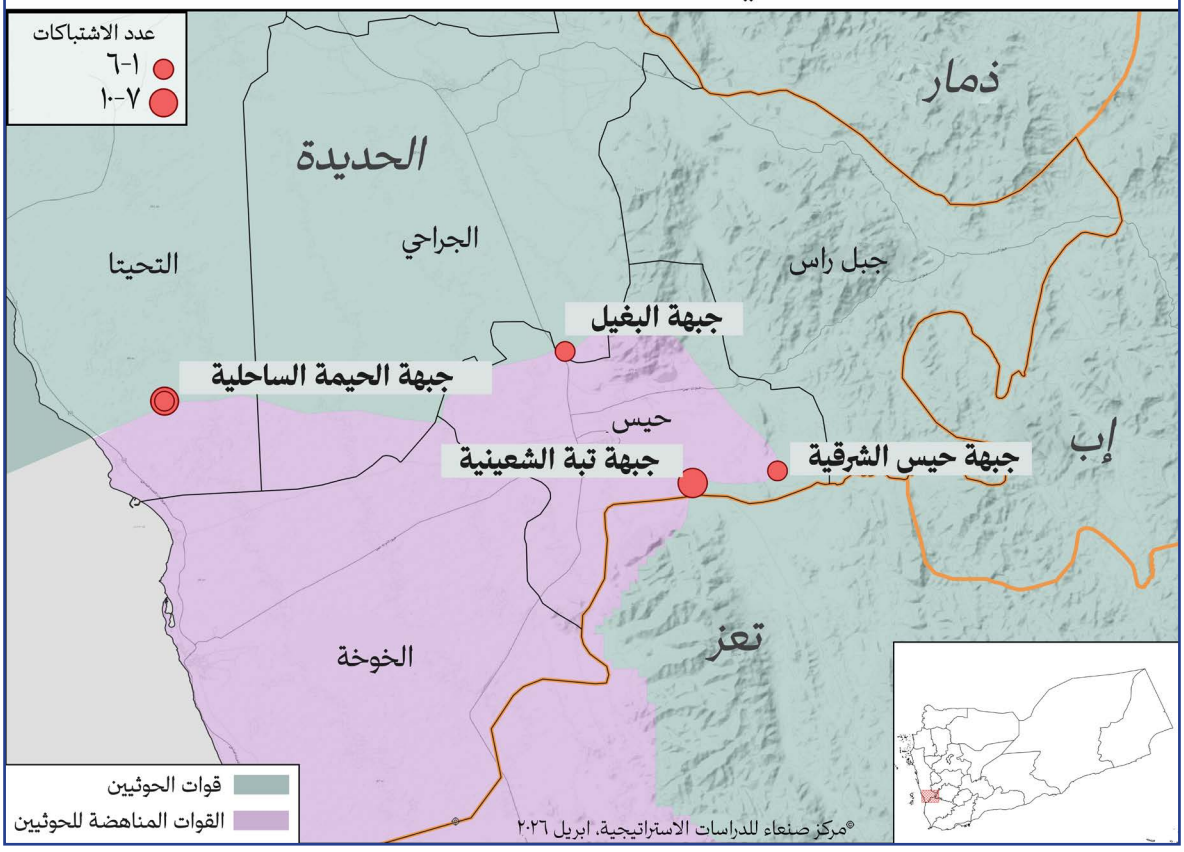

جبهات القتال في تعز (١ يناير - ٣١ مارس ٢٠٢٦)

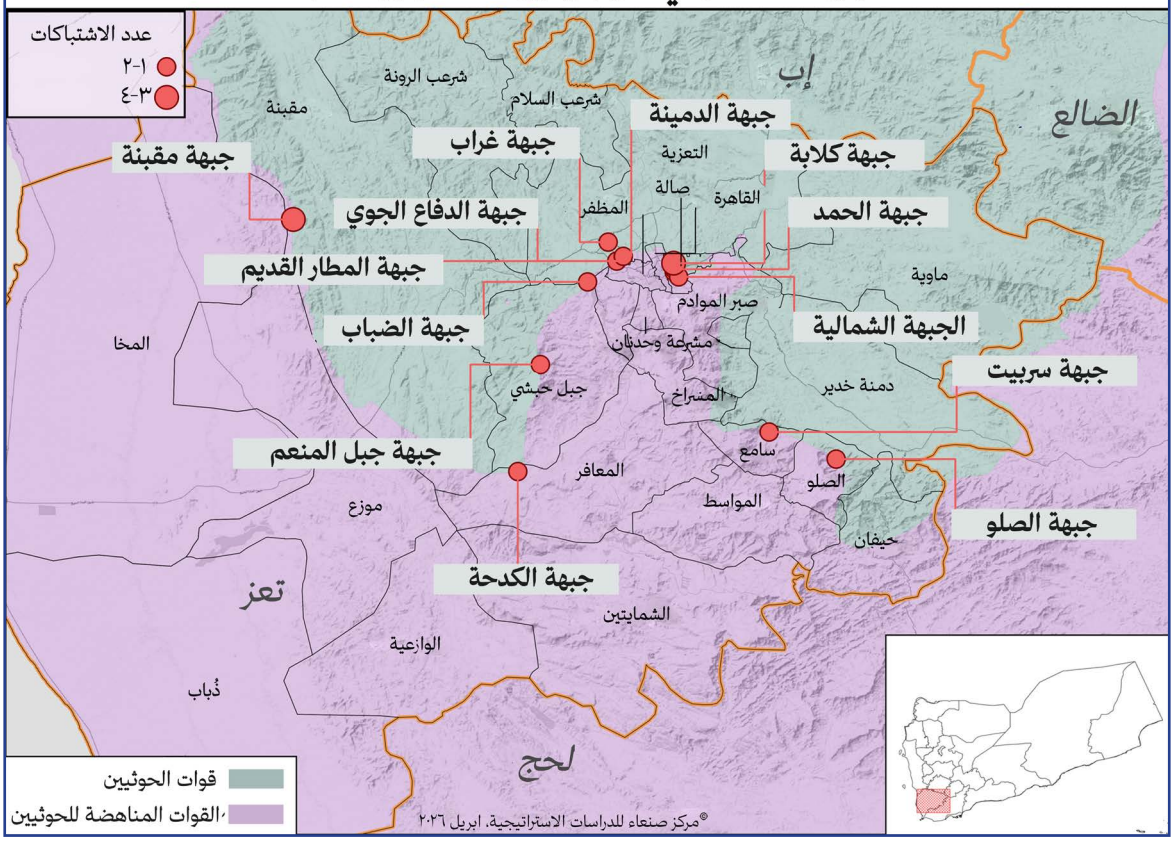

جبهات القتال في لحج (١ يناير - ٣١ مارس ٢٠٢٦)

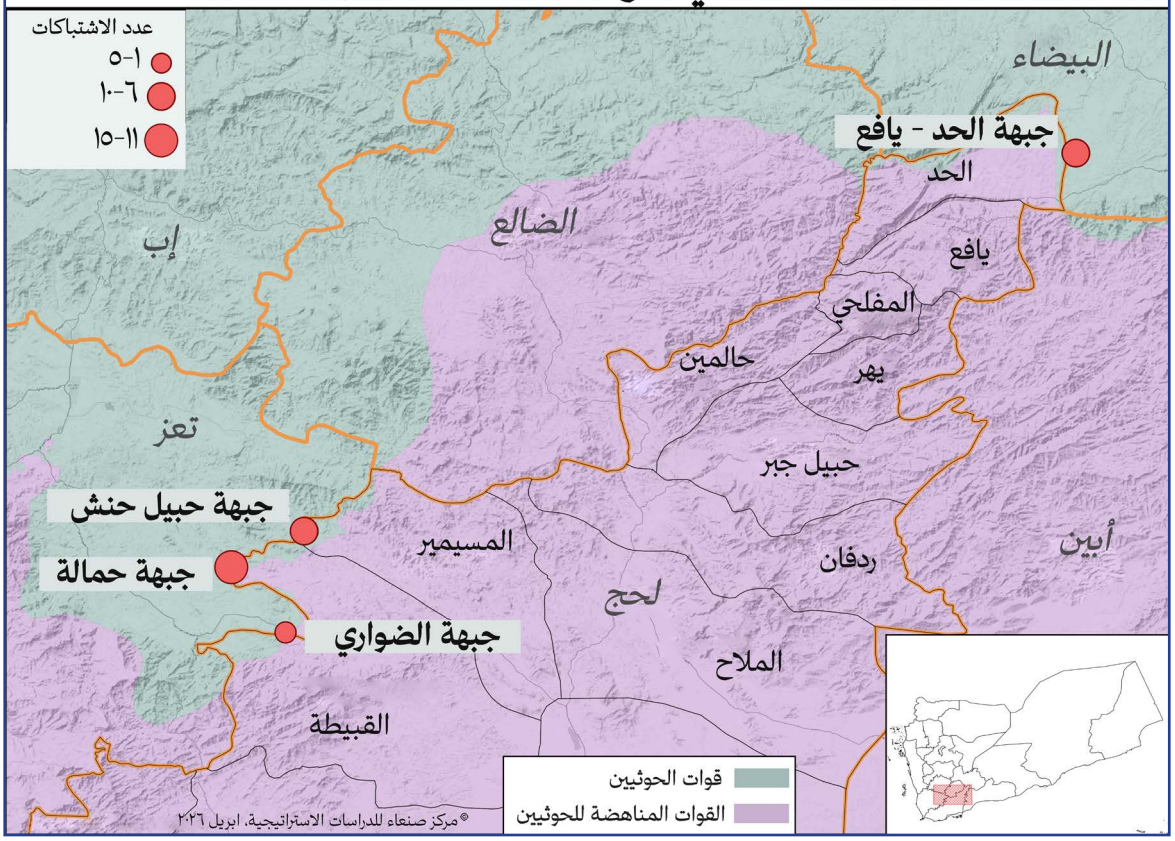

جبهات القتال في الضالع (١ يناير – ٣١ مارس ٢٠٢٦)

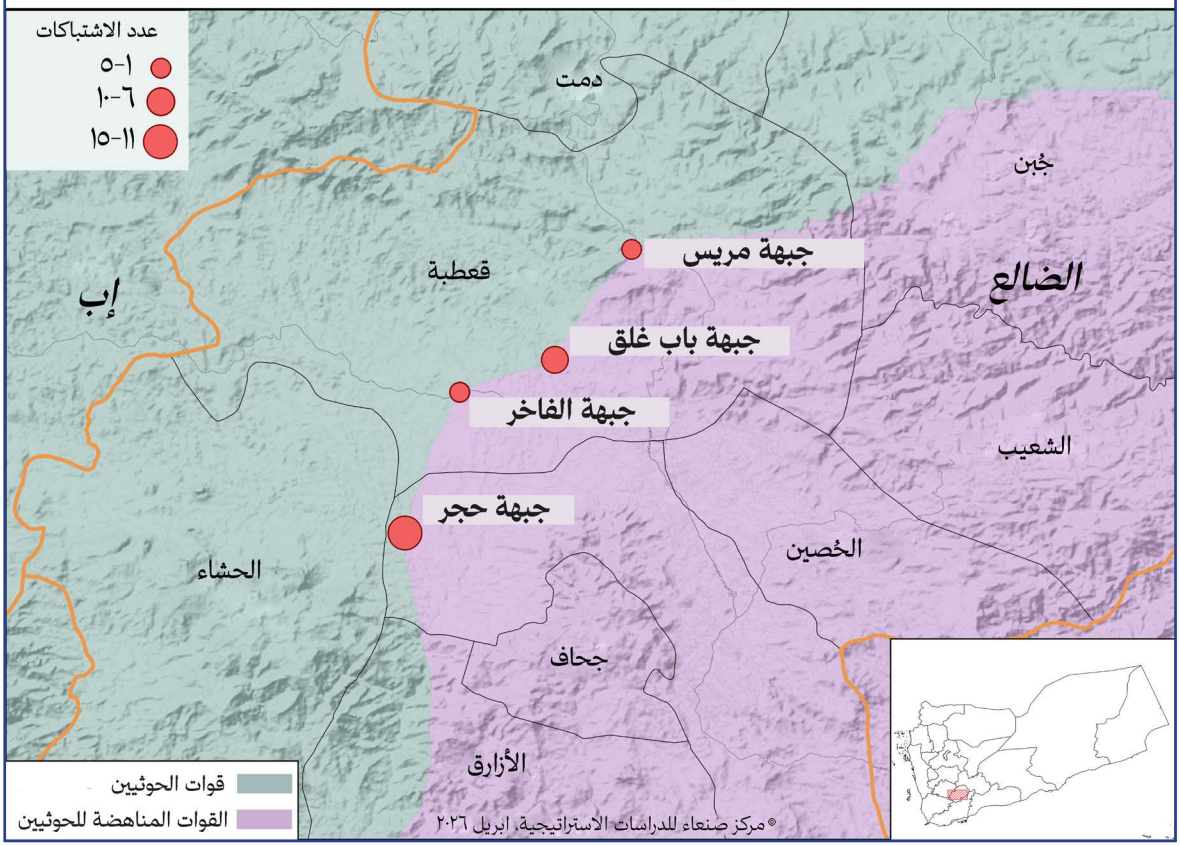

جبهات القتال في أبين (١ يناير – ٣١ مارس ٢٠٢٦)

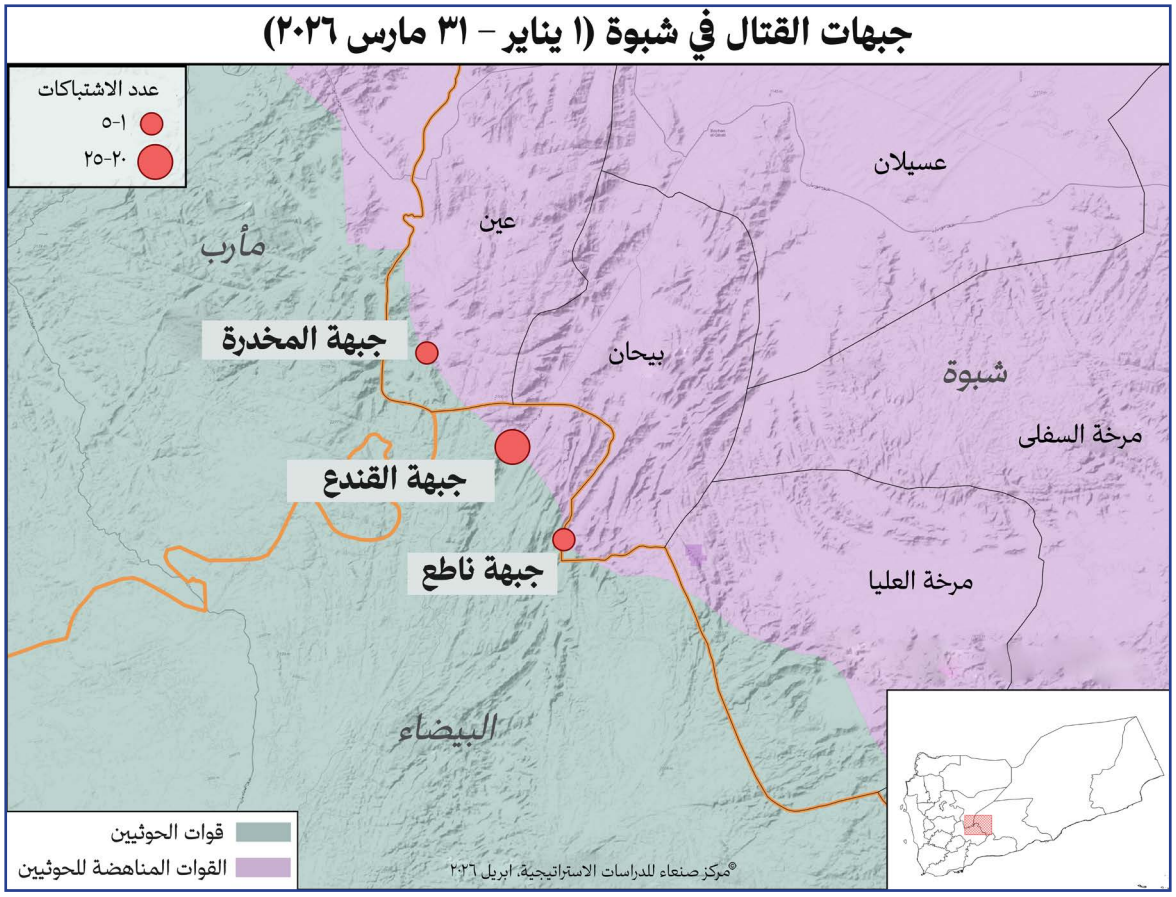

وليام كلوف هو محرر في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. قبل انضمامه للمركز، أقام كلوف وعمل لعدة سنوات في العالم العربي، تحديداً في القطاع الإنساني ومجال الأبحاث، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط من جامعة تكساس في أوستن وأيضاً خريج برنامج زمالة مركز الدراسات العربية في الخارج (المعروف بـ كاسا – CASA) التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة.

نساء وأطفال في ريف تعز ينتظرون المياه التي وزعتها جمعية خيرية محلية، 14 مارس 2026 // الصورة مركز صنعاء، بعدسة البراء منصور

التطورات الاقتصادية

وضاح العولقي

الحكومة تتبنّى الانضباط المالي وسط تحوّلات إقليمية

شهد الربع الأول من العام 2026 تحوّلاً ملحوظاً في الدعم المُقدَّم للحكومة اليمنية المعترف بها دولياً، عقب حل المجلس الانتقالي الجنوبي وإنهاء عملياته العسكرية. سعياً لاستعادة شرعية الحكومة في خضمّ عملية إعادة تنظيم سياسي وعسكري واسعة، أطلقت المملكة العربية السعودية سلسلة من الحزم المالية لمنع الانهيار المالي وتحسين تقديم الخدمات.

أعلنت المملكة في 15 يناير، عن حزمة مالية بقيمة 90 مليون دولار أمريكي لسداد الرواتب المتأخرة لموظفي القطاع العام، بمن فيهم العسكريون ومنتسبو الأجهزة الأمنية، وبعد ذلك بفترة وجيزة، أُعلن عن حزمة أخرى بقيمة 1.9 مليار ريال سعودي (507 مليون دولار أمريكي) لتمويل مشاريع تنموية في قطاعات الصحة والتعليم والطاقة والنقل والمياه. وأعقبتها في أواخر فبراير منحة بقيمة 1.3 مليار ريال سعودي (347 مليون دولار أمريكي) تهدف إلى تغطية عجز الموازنة وفاتورة الأجور الوطنية. كان الهدف من هذا الدعم سدّ الفجوة التمويلية الناجمة عن انسحاب الإمارات مطلع يناير، كما بدأت الرياض ترعى مباشرةً قوى الأمن الجنوبية التي كانت تموّلها أبوظبي سابقاً.

مطلع مارس، أقرّت الحكومة الجديدة موازنة الدولة لعام 2026، وهي محطة بارزة بعد سنوات من الإنفاق غير الرسمي والمؤقت، حيث تعد أول موازنة رسمية منذ العام 2019، وكانت هذه الخطوة شرطاً مسبقاً وضعته الرياض لاستمرار تقديم المساعدات، بهدف ضمان الشفافية والمساءلة المالية، غير أن الموازنة لم تُبنَ على مؤشرات مالية واقعية، بل بُنيت على موازنة عام 2014، التي توقّعت عجزا يبلغ نحو 3 مليارات دولار أمريكي.

مع التحديات المالية القائمة، أقرّ مجلس القيادة الرئاسي رسمياً البرنامج الحكومي لعام 2026، وهو خارطة طريق استراتيجية لمعالجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن. يرتكز البرنامج على ثلاثة محاور أساسية: تشخيص واقعي، إطار استراتيجي، ومصفوفة تنفيذ عملية، وتستند الأهداف إلى خطة التعافي الاقتصادي 2025/2026 وقرار مجلس القيادة الرئاسي رقم 11 لسنة 2025. أوضحت الحكومة أن مصفوفة التنفيذ ستركّز على ست أولويات استراتيجية: الاستقرار السياسي والأمني؛ والتعافي الاقتصادي والنقدي وتحفيز النمو؛ والوصول المستدام إلى الخدمات الأساسية؛ وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون؛ وتعزيز الصمود الاجتماعي لحماية سبل العيش؛ والحفاظ على شراكات تنموية دولية فاعلة.

تؤكد الحكومة أن خطتها الجديدة قابلة للتنفيذ، وأنها ستنقل البلاد من الوعود الفضفاضة إلى تدابير سياسية ملموسة بحلول نهاية العام، غير أن الخطة في حقيقتها لا تعدو كونها تكراراً لجهود الإصلاح السابقة، فالنهج المُفرط في الطموح يُغفل وقائعَ معقدة وراسخة على الأرض، وفجواتٍ مؤسسية كبيرة لطالما عرقلت عملية التنفيذ.

يكشف التحليل الدقيق لتوقعات الموازنة المُتضخّمة عن سطحية مالية: إجمالي الإيرادات يُقدَّر بـ3.96 تريليون ريال يمني، منها 41.5 في المائة من الضرائب و35 في المائة من دخل الممتلكات ومبيعات السلع والخدمات، وتُقدَّر المنح المتجددة والرأسمالية، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الدعم السعودي، بـ858.7 مليار ريال يمني (22 في المائة من الإيرادات). تُعادل هذه الأرقام نحو ضعف الإيرادات الفعلية المحصّلة عام 2024، والبالغة 2.07 تريليون ريال يمني، وكان 61 في المائة منها يتألف من منح خارجية، وفقاً لآخر تقرير سنوي صادر عن البنك المركزي اليمني بعدن.

على مستوى النفقات، قُدِّرت الموازنة بـ4.8 تريليون ريال يمني، بزيادة قدرها 180 في المائة عن النفقات الفعلية لعام 2024، والبالغة 2.7 تريليون ريال يمني، وحُدِّد الإنفاق المتوقّع على الرواتب والسلع والخدمات بـ1.35 تريليون ريال يمني لكل منها، وهو أعلى بكثير من الأرقام التاريخية.

مع أن فاتورة الأجور المُتضخّمة تعكس دمج وحدات عسكرية وأمنية مختلفة في موازنة الدولة، فإن قدرة الحكومة على الوفاء بهذه الالتزامات الضخمة تظلّ التحدي الأبرز أمامها. على سبيل المثال، تقترح الخطة زيادة موازنة السلع والخدمات بنسبة 355 في المائة (من 298 مليار ريال يمني في عام 2024 إلى 1.35 تريليون ريال يمني) لمعالجة الانهيار في الخدمات الأساسية — وهو هدف يُمثّل اختباراً صارماً للقدرة المالية الفعلية للحكومة، وبدون معالجة الوقائع الراسخة والفجوات المؤسسية القائمة، يخاطر برنامج العام 2026، بتكرار إخفاقات المحاولات السابقة للإصلاح المالي والمؤسسي.

الريال يحافظ على استقراره

ارتفع سعر الريال الجديد بأكثر من 3 في المائة قرب نهاية فبراير (من 1630 إلى 1573 ريالاً يمنياً للدولار الأمريكي الواحد في المتوسط)، ثم حافظ على هذا السعر حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

جاء هذا التعافي عقب سلسلة من التوجهات التي حسّنت مؤقتاً وضع الحكومة النقدي والاقتصادي. وكان المحدّد الرئيسي هو المنح المالية السعودية، ومن المتوقّع أن يحتفظ الريال بقيمته الحالية في ضوء الدعم المستمر.

ظلّ الريال مستقراً منذ منتصف العام الماضي، عقب تنفيذ الحكومة إصلاحات واسعة لمأسسة تمويل الواردات، وكبح المضاربة المُزعزِعة، وفرض استخدام الريال في جميع المعاملات الداخلية. مطلع فبراير، أعلنت اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات أنها وافقت على 600 مليون دولار أمريكي خلال يناير لتمويل استيراد السلع الأساسية، وبذلك بلغ تمويل اللجنة للواردات منذ بدء عملها في أغسطس من العام الماضي أكثر من 3 مليارات دولار أمريكي، كما حافظ البنك المركزي اليمني بعدن على رقابة صارمة على القطاعين المالي والمصرفي، إذ أجرى تفتيشات ميدانية منتظمة على منافذ الصرافة، وحدّد وألغى تراخيص عشرات الجهات المتورطة في المضاربة بالعملة.

ظلّ سعر الريالات القديمة المتداولة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثيين (أنصار الله) ثابتاً نسبياً، إذ تم تداوله بين 531 و536 ريالاً يمنياً للدولار الأمريكي الواحد خلال الربع الأول من العام 2026.

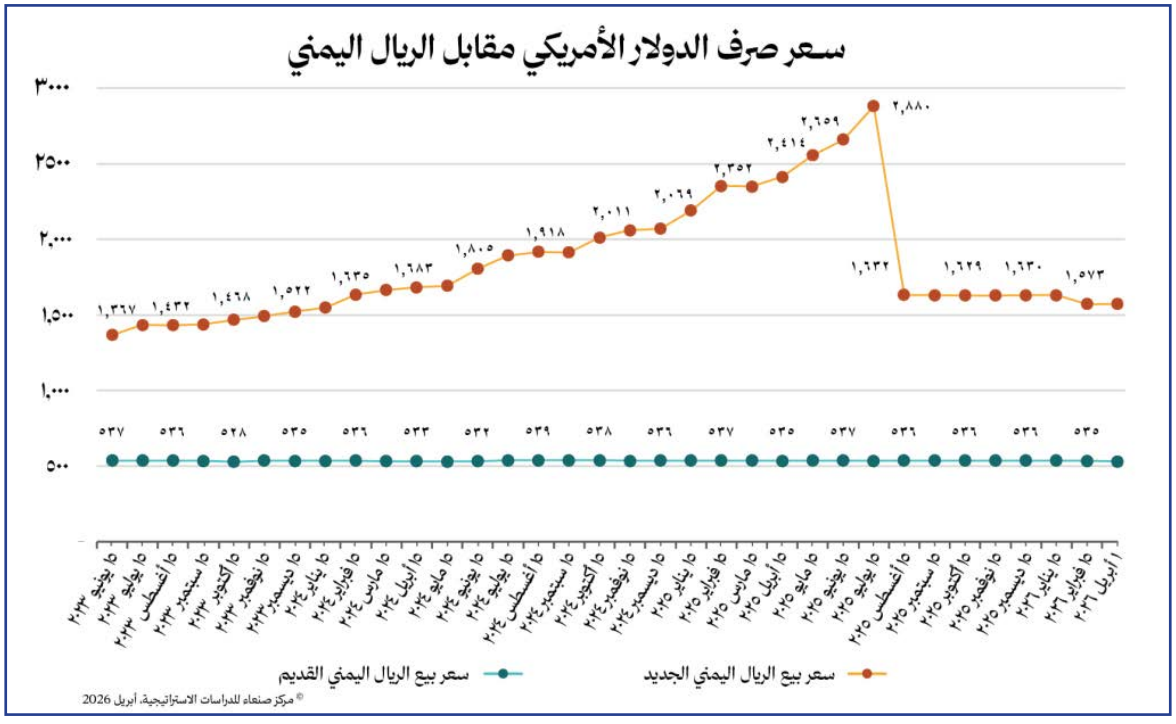

الوضع الإنساني في اليمن يبقى كارثياً

لا تزال اليمن تواجه أزمة شديدة في الأمن الغذائي، ومع أسوأ فجوة تمويلية منذ عقد كامل وتصاعد لافت في المخاطر التشغيلية، تواجه اليمن واحدة من أشدّ الأزمات الإنسانية خطورة في العالم، إذ يحتاج أكثر من 22 مليون شخص إلى المساعدة.

يرسم آخر تقرير صادر عن برنامج الأغذية العالمي بشأن الأمن الغذائي صورة معقدة للمشهد الإنساني حتى فبراير 2026، فبينما أبرز التقرير تحسناً موسمياً مؤقتاً في استهلاك الغذاء، ظلّت المكاسب هشّة وقائمة على أرضية من الحرمان المنهجي الحاد وتقلّص في الحضور الإنساني. على مستوى البلاد، تحسّن استهلاك الغذاء بنسبة 9 في المائة على أساس شهري، فانخفض معدل انتشار الاستهلاك غير الكافي إلى 57 في المائة في فبراير، وكان وراء هذا التحوّل، إلى حدّ بعيد، الظروفُ الاقتصادية والاجتماعية الفريدة المرتبطة بشهر رمضان، فقد وفّرت الصدقات الدينية المتزايدة وارتفاع تدفقات التحويلات المالية شريانَ حياةٍ حيوي لكثير من الأسر، وأتاح ارتفاع قيمة الريال في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة وصرف رواتب جزئية لموظفي القطاع العام لحظةً وجيزة من الاستقرار المالي.

بحلول نهاية الشهر، بلغ الاستهلاك الغذائي غير الكافي 61 في المائة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة و55 في المائة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، غير أن برنامج الأغذية العالمي حذّر من أن هذه التحسّنات الهامشية تُخفي واقعاً أكثر قسوة، فرغم الانتعاش الموسمي، لا يزال الحرمان الغذائي الشديد يُلاحق ما يُقارب أسرة واحدة من كل ثلاث أسر في عموم البلاد، ونظراً لنقص حاد في التمويل، بدأ برنامج الأغذية العالمي مطلع فبراير تنفيذ برنامجه الجديد للمساعدة الغذائية الطارئة المُوجَّهة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، فقلّص عدد المستفيدين من 3.4 مليون إلى 1.7 مليون في 53 مديرية، وبحلول منتصف مارس، تمّت مساعدة نحو 1.1 مليون شخص في إطار الدورة الأولى من البرنامج.

في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، ظلّت جميع عمليات برنامج الأغذية العالمي معلّقة منذ سبتمبر 2025، بسبب تضييق الحيّز التشغيلي واعتقال واحتجاز العاملين في المجال الإنساني، حيث قرّر البرنامج تعليق توزيع المساعدات الغذائية في المناطق الشمالية بسبب المخاطر الأمنية والنقص الحاد في التمويل. في إطار هذا التقليص التشغيلي، أبلغ برنامج الأغذية العالمي 365 موظفاً في هذه المناطق بأن عقودهم ستُنهى بحلول نهاية مارس، بينما زادت السلطات الحوثية إعاقتها لجهود الإغاثة عبر الاستيلاء على معدات الأمم المتحدة ومصادرة المركبات ومنع خدمة الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية من التحليق إلى صنعاء، وقد حثّت الحكومة المعترف بها دولياً المنظمات على الانتقال إلى عدن، وذلك قد يقطع شريان حياة عن المرتفعات الشمالية الكثيفة السكان.

قد شهدت خطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام 2026، التي طلبت 2.16 مليار دولار أمريكي لمساعدة 12 مليون شخص، نقصاً حاداً في التمويل، وحتى أواخر مارس 2026، أظهرت بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن نحو 10 في المائة فقط من الأموال المطلوبة قد تأمّنت. تعود الأزمة الراهنة إلى النقص المالي غير المسبوق لعام 2025: فقد أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بأن خطة المعونة لعام 2025 لم تتلقَّ سوى 687.9 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل نحو 28 في المائة من المبلغ المطلوب البالغ 2.48 مليار دولار أمريكي. يُمثّل ذلك أدنى مستوى تمويلي خلال عشر سنوات، وعلى الرغم من تصاعد الاحتياجات، أجبر هذا النقص الحاد في التمويل جميع المجموعات القطاعية على تقليص الخدمات الحيوية.

مع الاستجابة الفاترة من المانحين الأجانب الرئيسيين لليمن، يُتوقّع أن يستمرّ النقص الحاد في التمويل، وسيُجبر هذا الأمر وكالات الإغاثة على إجراء مزيد من التقليصات في الخدمات الحيوية، على الرغم من أن اليمن لا تزال تواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، مع تصاعد الجوع والأمراض.

حضرموت تتحمّل الكلفة الاقتصادية للتصعيد العسكري

كان للتصعيد العسكري للمجلس الانتقالي الجنوبي المنحل في حضرموت مطلع يناير، عواقب اقتصادية بعيدة المدى، إذ أدى إلى تعطّل مؤسسات الدولة، ونهب الأصول الاقتصادية، وتعطّل الخدمات العامة الأساسية.

في 5 يناير، تعرّض مطارا سيئون والريّان لعمليات نهب واسعة على يد أشخاص استغلّوا حالة الفوضى، ونتيجة لذلك، خرج المطاران عن الخدمة، فمنع آلاف الركاب من الوصول إلى وجهاتهم النهائية، وقد أعلنت الحكومة عن استئناف عمليات الطيران بعد توقّف وجيز.

علاوة على ذلك، شهدت حضرموت تراجعاً في تقديم الخدمات، بما في ذلك الكهرباء، فمنذ أواخر العام الماضي، عانت حضرموت من انقطاعات حادة في التيار الكهربائي بسبب نقص وقود محطات الكهرباء، وعقب الاشتباكات العسكرية في المناطق المحيطة بحقولها النفطية، تراجعت إمدادات الديزل من شركة بترومسيلة الحكومية بشكل أكبر، مما تسبّب في انقطاعات هائلة للكهرباء وتراجعت القدرة التوليدية لشبكة الكهرباء في معظم منطقة وادي حضرموت، أكثر من 85 في المائة.

رداً على الوضع المتدهور في المحافظة، هدّد عضو مجلس القيادة الرئاسي ومحافظ حضرموت المعيّن حديثاً سالم الخنبشي، في 28 مارس، باتخاذ إجراءات تصعيدية ضد الحكومة المركزية، وحذّر من أن المحافظة قد توقف صادرات النفط وتحجب تحويلات الإيرادات إذا ظلّت مطالبها

المالية دون استجابة. يعود جوهر هذا النزاع إلى قرار جمهوري صدر عام 2017، كان يهدف إلى لامركزة الثروة النفطية في اليمن، فقد قضى القرار بإعادة 20 في المائة من العائدات النفطية المُولّدة في المحافظات المنتجة للنفط — تحديداً حضرموت وشبوة ومأرب — مباشرةً إلى الإدارات المحلية لتمويل الموازنات الإقليمية والبنية التحتية، ورأى الخنبشي أن الحكومة المركزية أخلّت بهذا الالتزام، تاركةً حضرموت تواجه ما وصفه بالظلم الممنهج.

أزمتا الكهرباء والغاز تتفاقمان رغم انفراج مؤقت

أطلقت الحكومة سلسلة من التدخلات لمعالجة أزمتَي انقطاع التيار الكهربائي وشُحّ الغاز المنزلي المتلازمتين، اللتين أثّرتا تأثيراً بالغاً على المواطنين في عدن والمحافظات المجاورة. من خلال مزيج من المنح الطارئة من الوقود، والتخصيصات الاستراتيجية للإمدادات، ووعود بتعزيز الرقابة التنظيمية، سعت الحكومة إلى استعادة الخدمات الأساسية وسط تحديات سياسية وأمنية معقدة.

أطلق البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن أواخر يناير، منحة من المشتقات النفطية لتشغيل أكثر من 70 محطة كهرباء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. تشمل المنحة ما مجموعه 339 مليون لتر من الديزل والمازوت، بقيمة 81.2 مليون دولار أمريكي، ومنتصف يناير، أعلنت المملكة العربية السعودية أيضاً عن 1.9 مليار ريال سعودي لدعم البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك قطاع الطاقة.

بناءً على ذلك، وقّع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن ووزارة الكهرباء اتفاقية لتنظيم تقديم منحة الوقود، تتضمن شراء المشتقات النفطية من شركة بترومسيلة، التي بدأت في 25 يناير نقل الإمدادات إلى محطات الكهرباء، وكان الأثر فورياً: فبحلول منتصف فبراير، ارتفع توفير الكهرباء في عدن إلى ما يزيد على 20 ساعة يومياً، وهو تحسّن لافت مقارنةً بانقطاعات يومية بمعدل 15 ساعة كانت تنخر المدينة طوال عام 2025.

حدث هذا التثبيت خلال فترة اضطرابات في قطاع الطاقة المتجددة، ففي منتصف يناير، أفادت وزارة الكهرباء بأن شركة غلوبال ساوث يوتيليتيز الإماراتية أوقفت فجأةً وعن بُعد محطات الطاقة الشمسية في عدن وشبوة، دون أي تنسيق مسبق مع الوزارة أو السلطات المحلية المعنية. رداً على ذلك، أكدت الشركة أن إجراءها كان جزءاً من ترتيبات لانسحاب كامل من اليمن، وأوضحت أنه إثر طلب الحكومة اليمنية بخروج جميع الشركات الإماراتية، ستُجلي جميع موظفي الصيانة والتشغيل من محطة عدن البالغة 120 ميغاواط ومحطة شبوة البالغة 53 ميغاواط، وتُسلّم التشغيل إلى المؤسسة العامة للكهرباء الحكومية. تُعدّ محطات الطاقة الشمسية في هاتين المدينتين من أبرز مشاريع الطاقة المتجددة التي دخلت الخدمة خلال العامين الماضيين، وقد ساعدت على الحدّ

من الاعتماد شبه الكامل على الوقود الأحفوري المكلف، وتقليل انقطاعات الكهرباء طويلة الأمد، لا سيما خلال أشهر الصيف. كانت الشركة الإماراتية تتولى تشغيل محطات الكهرباء وتقديم خدمات الصيانة لها، إلا أن دورها أصبح مثاراً للجدل وسط شكاوى بشأن إجراءاتها التشغيلية وتنسيقها مع الجهات الحكومية، وفقا لمصادر في قطاع الكهرباء.

في الوقت نفسه عانت عدن من أزمة شُحّ حاد في الغاز المنزلي خلال الأشهر الثلاثة الماضية. منتصف يناير، أعلنت وزارة النفط والمعادن عن اتفاقية لتخصيص مليوني لتر من غاز البترول المسال لتلبية الطلب في أسواق محافظات عدن ولحج وتعز، وكان القصد من هذا التدخل العاجل تخفيف نقص الإمدادات الناجم عن تعطّل عمليات تسليم الناقلات.

يعود تعطّل الإمدادات إلى تضافر إغلاقات محلية تشلّ خطوط التوريد، وعدم الاستقرار السياسي الأوسع. فقد وقعت اشتباكات قبلية متكررة في مأرب منعت الشحنات من التحرك من القطاع 18 في مأرب، الذي تُشغّله شركة صافر للنفط والغاز. حتى بعد الإفراج عن هذه الشحنات، تعرّض تقدّمها نحو عدن لمزيد من العرقلة بسبب حواجز طرق في أبين. وقد هيّأ الوضع المُجزّأ للأنظمة الأمنية والإدارية بيئة مواتية لخلق نقص مفتعل، إذ يسعى موزّعو الغاز، في ظل ضعف الرقابة عليهم، إلى تعظيم أرباحهم بفرض أسعار مبالغ فيها في السوق السوداء.

انتشرت اتهامات بالابتزاز والممارسات الاحتكارية. فقد شوهدت عشرات صهاريج الغاز تنتظر ساعات في نقطة العَلَم عند مدخل عدن، حيث فُرضت عليها رسوم غير قانونية، وعند مغادرة نقطة التفتيش، لم تُوجَّه إلى محطات التوزيع، بل أُحيلت بحسب التقارير إلى مستودعات تجار من القطاع الخاص، ضمن جهود لخلق نقص مفتعل ورفع الأسعار وتحقيق أرباح غير مشروعة. ففي منتصف يناير، بلغ سعر أسطوانة الغاز سعة 20 لتراً، 14 ألف ريال يمني، بزيادة قدرها 64 في المائة عن السعر الرسمي البالغ 8500 ريال يمني.

تُشير نية الحكومة المعلنة بفرض سيادة القانون، كما يتجلّى في توجيهات صادرة عن كلٍّ من رئيس الوزراء ووزير الداخلية، إلى إدراك أن الاستقرار طويل الأمد سيتطلّب أكثر من مجرّد استيراد الوقود. وعلى الرغم من الإجراءات الطارئة، يظلّ قطاعا الطاقة والغاز في اليمن في حالة هشاشة بالغة. فقد قوّضت انقطاعات الكهرباء المزمنة وشُحّ الإمدادات الثقة العامة، وأطلقت موجات من الاضطراب الشعبي. وفي حين توفّر منحة الوقود السعودية فسحة زمنية للحكومة، يبقى الاستقرار طويل الأمد بعيد المنال. ولا تزال البنية التحتية المتقادمة وشبكات التوزيع غير الكفؤة والاختلالات المؤسسية الراسخة تُهدّد ما يُحرز من تقدّم.

المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة تعاني شُحّاً في السيولة

لا تزال المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة تعاني من أزمة سيولة غير مسبوقة، فقد شكّل شُحّ الريالات تحدياً أمام جهود البنك المركزي اليمني بعدن للحفاظ على التوازن في سوق العملة والاستقرار النقدي، كما أثّر في قدرة الدولة على تلبية متطلبات الإنفاق الحيوي، وأعاق التجارة والمعاملات المالية في عموم المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

بحلول نهاية فبراير، كان الريال اليمني قد اختفى إلى حدّ كبير من سوق الصرف، حيث اضطر حاملو العملات الصعبة للوقوف في طوابير طويلة في البنوك وشركات الصرافة، وأدى ذلك إلى امتناع شركات الصرافة عن تحويل العملات الأجنبية بالكامل، فيما حدّد آخرون سقفاً يبلغ 100 ريال سعودي أو 50 دولاراً أمريكياً للشخص الواحد في اليوم، وفي التحويلات النقدية الإلكترونية، باتت البنوك تسمح لأصحاب الحسابات بتحويل 200 ريال سعودي أو 50 دولاراً أمريكياً فقط إلى الريال اليمني يومياً، وقد جرى تداول الريال السعودي على نطاق واسع في سوق العملة عقب زيادة الدعم السعودي للحكومة اليمنية لمعالجة العجز الضخم في الموازنة.

نجم شُحّ العملة الراهن عن عدة عوامل، إلا أن أبرزها تفكّك الوظائف النقدية والمالية التقليدية للدولة، ففي اقتصاد سليم، تعمل الدورة النقدية كحلقة مستمرة: يُصدر البنك المركزي العملة إلى السوق، فتدخل القطاع الخاص لتيسير التجارة والاستثمار، قبل أن تستردّها الحكومة عبر التحصيل الضريبي ثم تُعيد ضخّها عبر الإنفاق العام، غير أن هذه العملية بأكملها مختلّة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، فبينما تبلغ القاعدة النقدية في هذه المناطق نحو 4.4 تريليون ريال يمني حتى ديسمبر 2025 — وهو ما يكفي نظرياً لتلبية احتياجات السوق — فقد فشل البنك المركزي اليمني بعدن في السيطرة عليها بفعالية.

يعتمد اقتصاد اليمن بشكل كبير على النقد، مع شمول مالي منخفض للغاية، وهو وضع يدفعه الصراع وانقسام النظام المصرفي وانخفاض مستويات الثقة، وقد خلق تراجع الثقة العامة بالخدمات المالية الرسمية تحوّلاً واسعاً للتدفقات المالية خارج الجهاز المصرفي. تبلغ كمية النقود المتداولة خارج النظام المصرفي الآن 3.3 تريليون ريال يمني، مما يحدّ من قدرة البنك المركزي اليمني في عدن على التأثير في العرض من خلال التدخلات النقدية الأولية والثانوية، وباتت القاعدة النقدية تهيمن عليها شبكة أقلّ تنظيماً من التجار ومنافذ الصرافة التي تعمل بمنأى عن رقابة الدولة والبنك المركزي، وقد استثمر هؤلاء الفاعلون القاعدة النقدية الكبيرة للتأثير في الأوضاع النقدية وحركة سعر الصرف، فحين ترتفع تدفقات العملة الصعبة، يميل هؤلاء التجار وشركات الصرافة إلى احتجاز العملة المحلية تحسّباً لارتفاع قيمتها، ثم طرحها لاحقاً بأسعار صرف أفضل لتحقيق أقصى المكاسب من المراجحة.

لمعالجة شُحّ العملة اليمنية، اعتمد البنك المركزي بعدن سلسلة من الإجراءات، من بينها أمر البنوك اليمنية بشراء العملات الأجنبية من المواطنين بسقف يومي قدره 10 آلاف ريال سعودي، كما اختار البنك اعتماد سياسة سعر صرف ثابت، إذ حدّد سعر الريال السعودي الواحد بـ410 ريال يمني بعد أن كان 420، وحُدّد سعر الدولار الأمريكي الواحد بـ1558 ريالاً بعد أن كان 1617. مع أن هذه السياسة تهدف إلى كبح المضاربة الخارجية، وقد نجح البنك المركزي اليمني بعدن إلى حدّ كبير في الحفاظ على استقرار الريال، فإنه واجه صعوبة في إدارة السيولة الداخلية، عاجزاً عن إعادة الريالات المُحتجزة إلى الاقتصاد الرسمي.

تتفاقم الأزمة بفعل العجز المالي الهائل، الذي زادته سوءاً هجمات الحوثيين بالطائرات المسيّرة على المنشآت النفطية عام 2022، فقد أوقفت تلك الهجمات صادرات النفط، ما حرم الحكومة من مصدرها الرئيسي للإيرادات وتسبّب في انكماش هائل في تحصيل الإيرادات. بحلول أواخر العام 2025، بلغت النفقات العامة 2.8 تريليون ريال يمني، مقابل إيرادات بقيمة 1.43 تريليون ريال يمني، يخلق ذلك مفارقة مالية خطيرة: تواصل الحكومة ضخّ السيولة في السوق لتغطية الرواتب العامة والخدمات الأساسية، إلا أنها تفتقر إلى «الفراغ» المالي على شكل الضرائب وعائدات الصادرات اللازمة لاسترداد تلك العملة. يُعزّز هذا التدفق أحادي الاتجاه للنقد نفوذ شركات الصرافة غير الرسمية التي تستحوذ على السيولة المضخوخة، فيُعمّق اعتماد الدولة على المساعدات الخارجية لسدّ الفجوة.

الولايات المتحدة توسّع العقوبات على شبكات الحوثيين

صعّد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية حملته لعزل الحوثيين مالياً في 16 يناير، فصنّف 21 فرداً وكياناً وسفينة واحدة ممن شاركوا في نقل المنتجات النفطية، أو شراء الأسلحة والمعدات مزدوجة الاستخدام، أو تقديم خدمات مالية للحوثيين.

بناءً على إجراءات سابقة لوزارة الخزانة، استهدفت العقوبات الجديدة القنوات المالية بين الحكومة الإيرانية والحوثيين، بهدف تقييد استخدام النظام الإيراني لثروته النفطية لتمويل الوكلاء الإرهابيين الإقليميين. شملت الشبكات المُستهدفة شركات واجهة رئيسية وميسّرين وعملاء يقعون في اليمن وعُمان والإمارات، وقد اتُّهمت هذه الشبكات بتمكين الجماعة من الإبقاء على قدرتها على القيام بأنشطة إقليمية مزعزعة للاستقرار وهجمات على السفن التجارية في البحر الأحمر.

استهدفت العقوبات أربع فئات من شبكات التهريب وتوليد الإيرادات غير المشروعة لدى الحوثيين: تركّز الفئة الأولى على شركات النفط والميسّرين الماليين الذين مكّنوا الحوثيين من تحصيل 2 مليار دولار أمريكي سنوياً من مبيعات النفط غير المشروعة، رغم ضغوط العقوبات الدولية. وتتلقى هذه الشركات دعماً مالياً من الحكومة الإيرانية ولها صلات بمواطنين إيرانيين؛

استهدفت الفئة الثانية من العقوبات وكلاء المشتريات الحوثيين الذين يعتمدون على شبكة مترامية من شركات الواجهة وشركات الخدمات اللوجستية وميسّري الشحن لنقل الأسلحة وغيرها من المواد ذات المواصفات العسكرية إلى اليمن. ومن أبرزها شركة وادي كبير للخدمات اللوجستية، التي تتولى تيسير الشحن، ومقرّها في صنعاء ولها فرع في عُمان، ويُدّعى أنها نفّذت عمليات تهريب أسلحة لصالح الحوثيين؛

الفئة الثالثة من العقوبات استهدفت شركات الطيران وشبكات المشتريات الحوثية، حيث أشار مكتب مراقبة الأصول الأجنبية إلى أن عملاء المشتريات والعملاء الماليين للحوثيين حاولوا توظيف الشبكات الدولية للجماعة لشراء طائرات لاستخدامها في مخططات التهريب وتوليد الإيرادات. تعاونت الجماعة مع رجل الأعمال اليمني الموالي للحوثيين والمُصنَّف أمريكياً محمد السنيدار لتأسيس شركتي طيران جديدتين مقرّهما صنعاء: شركة بارَش للطيران وطيران سما. وقد ساعدت شركة بارَش للطيران، وهي شركة شحن جوي، الحوثيين في جهودهم لشراء طائرة تجارية كانوا يعتزمون استخدامها لنقل بضائع غير مشروعة عبر مطار صنعاء. مطلع العام 2025، حاولت شركة بارَش للطيران وطيران سما الشراكة مع تاجر الأسلحة المُصنَّف أمريكياً والمُدان فيكتور أناتوليفيتش بوت لشراء طائرات تجارية ملائمة؛

استهدفت الفئة الأخيرة من العقوبات السفن، إلى جانب مالكيها ومُشغّليها، التي انتهكت العقوبات الأمريكية بتفريغ مشتقات نفطية في ميناء رأس عيسى بعد المهلة النهائية في 4 أبريل. صُنّفت شركة البراق للشحن ومديرها إبراهيم أحمد عبدالله المطري لتيسيرهما تسليم منتجات نفطية إلى رأس عيسى عبر السفينة (البراق ز)، إلى جانب قبطان السفينة أحمد إسماعيل، كما صنّف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قباطنة أربع سفن سبق تصنيفها سلّمت منتجات بترولية إلى الموانئ الخاضعة لسيطرة الحوثيين في الحديدة بين أبريل ويونيو من العام الماضي.

تُعدّ العقوبات الجديدة جزءاً من حملة أمريكية مكثّفة لخنق الجماعة مالياً، غير أن أنشطة السوق السوداء المعتادة للحوثيين وتجارتهم مع كيانات أخرى مُصنَّفة تجعل من غير المرجح أن تستنزف العقوبات مصادر تمويلهم بالكامل.

يشغل **وضاح العولقي** منصب كبير الاقتصاديين في مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية منذ عام 2019. ويتمتع بخبرة تزيد عن عقد من الزمن في مجال البحوث الاقتصادية والتحليل وتطوير السياسات المتعلقة باليمن. وقد شغل عدة مناصب رئيسية في البنك المركزي اليمني، أشرف خلالها على التخطيط الإستراتيجي، والتقارير المالية، وإدارة الموازنة، والعمليات المحاسبية. ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال بتخصص المالية (MBA Finance) من المعهد الكوري المتقدم للعلوم والتكنولوجيا (KAIST) المرموق في كوريا الجنوبية.

قراصنة مجهولون يشنون هجوماً سيبرانياً. // مصدر الصورة: ألامي/دراغوش كوندريا

الابتزاز الإلكتروني في اليمن: سلاح رقمي يستغل هشاشة الدولة

بشار العقاب

أصبح الأمن السيبراني جزءاً لا يتجزأ من الأمن والاستقرار الوطني، إذ بات الفضاء الرقمي يشمل الاتصالات والإدارة والخدمات والبيانات الحيوية، ومع تزايد الاعتماد على الخدمات الرقمية، تتصاعد المخاطر المحتملة الناجمة عن الثغرات التقنية وغياب الحماية المؤسسية. في اليمن، تتقيّد قدرات الأمن السيبراني بمحدودية البنية التحتية التقنية وضعف الأطر المؤسسية الناظمة للوصول إلى البيانات؛ ومن يتحكم بقطاع الاتصالات يستطيع تنظيم تدفق المعلومات ومراقبة الأفراد وتوجيه الخطاب العام، فتتحول "البنية التحتية الرقمية" إلى أداة تحكم لا مجرد خدمة تقنية. هذا ما يجعل تطبيق الأمن السيبراني مسألة معقّدة، إذ تتقاطع فيها العوامل التقنية مع البنى المؤسسية والأعراف المجتمعية. في الوقت نفسه، يُعرّض غيابُ التشريعات وآليات التنفيذ والحمايات الرقمية كثيرين لخطر الاستغلال، ولا سيما النساء اليمنيات.

تكشف بيانات تقرير ديجيتال 2024 – اليمن، وهو تقرير سنوي يجمع البيانات الرقمية المتعلقة باستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي حول العالم، وبيانات منصة إنترنت سوسايتي بَلْس، وهي منصة غير ربحية تجمع البيانات من مصادر موثوقة، عن محدودية البنية التحتية الرقمية في اليمن وضعف تطوّرها. قدّر تقرير "ديجيتال 2024" عدد مستخدمي الإنترنت بنحو 6.16 مليون، أي 17.7 بالمئة من إجمالي السكان، فيما بلغت الاشتراكات النشطة في شبكات الهاتف المحمول قرابة 20.83 مليون، أي ما يمثل 59.8 بالمئة. أما عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي فبلغ 3.6 مليون، أي 10.3 بالمئة من السكان. ولا تزال شبكات الهاتف المحمول الوسيلةَ الرئيسية

للوصول إلى الإنترنت، فيما تستمر الفجوة الرقمية بين شرائح المجتمع اليمني، بما يعكس هشاشة البنية التحتية للاتصالات ومحدودية انتشار الخدمات الرقمية الحديثة. يتعامل المستخدمون مع الاتصال بالإنترنت بوصفه مورداً شحيحاً يستلزم إدارة دقيقة، إذ يرتبط استخدامه بالفترات التي تتوفر فيها الشبكة والكهرباء، ويعتمد معظمهم على هواتف أندرويد ذكية منخفضة التكلفة تشكّل غالبية الأجهزة الذكية في اليمن.

أفضى ضعف البنى المؤسسية في اليمن إلى نشوء مبادرات محلية، إذ تأسست شبكات صغيرة للدعم التقني في الأحياء والمحلات، تُجرى فيها أعمال الصيانة واستنساخ التطبيقات بصورة غير رسمية. بمرور الوقت، أنتجت هذه الأنشطة منظومةً اجتماعية–رقمية قائمة على الخبرة والمعرفة العملية، إلى جانب محاولات لتطوير خدمات الدفع الإلكتروني والمعاملات الرقمية البسيطة، غير أن هذه الممارسات تفتح الباب واسعاً أمام المخاطر السيبرانية، لأنها تُغلّب التكاليف المنخفضة على الأمن وتتيح الوصول إلى البيانات الشخصية التي يمكن استغلالها، بما في ذلك في الابتزاز الإلكتروني والاحتيال.

تشير بيانات "ديجيتال 2024" وتقرير خاص لوكالة رويترز إلى وجود فجوة رقمية بين الجنسين؛ إذ يشكّل الذكور اليمنيون الغالبية العظمى من مستخدمي الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فيما لا تتجاوز نسبة النساء بين مستخدمي فيسبوك في البلاد 13 بالمئة. ويعكس هذا التفاوت جملةً من القيود الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية التي تحدّ من وصول النساء إلى التكنولوجيا؛ إذ يؤدي ارتفاع تكلفة الأجهزة والاتصال بالإنترنت، وغياب المهارات التقنية، والقيود الثقافية على استخدام الإنترنت، إلى تهميش رقمي تراكمي.

مع ذلك، تتزايد أعداد النساء ضحايا الجرائم الإلكترونية، فالثغرات الرقمية تُستغل لاستحداث واحد من أخطر أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي وأشدها تعقيداً، إذ يوظّف الجناة الأعراف المجتمعية لممارسة الابتزاز الإلكتروني والتحرش عبر الإنترنت، وتُستغل الصور والمعلومات الشخصية في ممارسات تهديدية تنال من السمعة والمكانة الاجتماعية. يُحمّل المجتمع اليمني المرأةَ عبء «شرف العائلة»، فيتحول أي انتهاك للخصوصية، حتى وإن كان عرضياً أو ناجماً عن اختراق، إلى مصدر للعقاب الاجتماعي والعزل. ونتيجةً لذلك، كثيراً ما يكون التهديد بنشر الصور أو المحادثات الشخصية وسيلةً فعّالة لإسكات الضحايا، نظراً إلى الخوف العميق من الإضرار بالسمعة.

تزيد القيود الاجتماعية والتعليمية المشكلةَ تفاقماً، إذ تفتقر كثيرات من النساء اليمنيات إلى الوصول لأجهزة شخصية آمنة، وإلى المهارات الرقمية والتعليم العادل اللازم لاستخدامها بأمان. الفجوة هنا ليست تقنيةً فحسب؛ فالاعتماد على الوسطاء المحليين أو محلات الصيانة غير الرسمية، إلى جانب

القيود المفروضة على حرية تنقّل النساء وقدرتهن على طلب المساعدة مباشرة، يزيد من تعرّضهن للاستغلال، ويحوّل انتهاكات الخصوصية إلى أدوات للضغط الاجتماعي والمالي.

من التحديات الأخرى ضعف الأمن السيبراني في اليمن؛ فالبلاد تفتقر إلى استراتيجية وطنية للأمن السيبراني، وإلى تشريعات لحماية البيانات الشخصية، وإلى قوانين لمكافحة الجرائم الإلكترونية. يُبقي هذا الفراغ التشريعي الأفرادَ والمؤسسات عرضةً لاختراقات البيانات وهجمات برامج الفدية وأنشطة المراقبة الرقمية، كما يُتيح ضعف منظومة العدالة وعجز القوانين القائمة عن مواكبة طبيعة الجرائم الرقمية للجناة الإفلاتَ من العقاب، مما يزيد الضحايا انكشافاً، ولا سيما النساء. كثيراً ما تُعالَج هذه القضايا من منظور حماية الشرف لا من منظور حماية الحقوق، فيُفلت الجناة من العقاب فيما تُعاقَب الضحايا بالوصمة وإلقاء اللوم، وفي ظل غياب أجهزة متخصصة بالأمن السيبراني أو مراكز للدعم التقني والقانوني، تبقى المرأة اليمنية مكشوفةً في فضاء رقمي مستباح يترسّخ فيه الابتزاز بوصفه أداة للقمع الاجتماعي والاقتصادي، وقد حوّل غيابُ الأطر القانونية للحوكمة وغيابُ جهة مؤسسية ترصد الانتهاكات وتلاحق الجناة الفضاءَ الرقمي في اليمن إلى ساحة مفتوحة للابتزاز والمراقبة، في ظل حكومة لا ترغب في حماية مواطنيها أو لا تقوى على ذلك.

في دولة تعصف بها النزاعات كاليمن، حيث يضعف الاستقرار السياسي وتضعف القدرات المؤسسية، قد تكون المقاربات البديلة ضرورية؛ فمن الممكن تعزيز الثقافة الرقمية لحماية المواطنين، بدعم من التعليم غير الرسمي والمبادرات المجتمعية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وفتح نقاشات عامة حول الخصوصية الرقمية والكرامة بوصفها حقوقاً قائمة بذاتها، ومع وجود انخراط كافٍ، يمكن كبح تطبيع العنف الرقمي حتى في غياب الأطر التشريعية، لكن إلى أن تُجري الحكومة إصلاحات جوهرية لتعزيز الأمن السيبراني، سيظل المجتمع اليمني وحيداً في مواجهة مخاطر رقمية متصاعدة، بأدوات قليلة لا تكفي للتصدي لها.

بشار العقاب هو رئيس ومؤسس مركز جدل للسلام، وطالب في تخصص الأمن السيبراني بالجامعة الأردنية. تنصبّ اهتمامات بشار على الأمن الرقمي والسلام والتعايش المجتمعي، ويملك خبرة واسعة في إشراك الشباب وإدارة المشاريع الثقافية وقيادة المبادرات المجتمعية، وتؤكد كتاباته وإسهاماته على أهمية تعزيز الأمن الرقمي وترسيخ السلام.

صدر هذا المنشور في إطار المرحلة الثانية من «منتدى سلام اليمن»، وهو مبادرة لمركز صنعاء تسعى إلى تمكين الجيل القادم من الشباب اليمني وناشطي المجتمع المدني للانخراط في القضايا الوطنية الجوهرية. يحظى المنتدى بتمويل من حكومة مملكة هولندا.

مؤيدون للحوثيين في ذمار يتظاهرون تضامناً مع إيران ولبنان، 3 ابريل 2026. // الصورة لمركز صنعاء

الحوثيون أمام خيار مصيري

عبدالغني الإرياني وبلقيس اللهبي

يترقّب اليمنيون والعالم عن كثب ما ستُقدِم عليه جماعة الحوثيين (أنصار الله) إذا ما طلبت منها إيران المشاركة في الدفاع عنها والانضمام إلى أعضاء محور المقاومة في التصدي للعدوان العسكري الأمريكي والإسرائيلي، وقد دار جدل محتدم حول علاقة الحوثيين بطهران بين من يرى أن الجماعة تأتمر بتعليمات طهران وتُنفّذ مخططات تُرسم في العاصمة الإيرانية، ومن يرى أن الجماعة تحتفظ باستراتيجية مستقلة وأن قراراتها كثيرًا ما تقتصر على التقاطع مع المصالح الإيرانية. لتسليط الضوء على هذه المسألة، من المفيد مقارنة الحوثيين بسائر أعضاء محور المقاومة الذين انخرطوا فعليًا في الحرب الإقليمية الراهنة.

يختلف الحوثيون عن أعضاء المحور في عدة جوانب جوهرية: أبرزها مستوى الانتماء العقدي، فالحوثيون شيعة زيدية يقترب مذهبهم من مذهب الأغلبية السنية الشافعية إلى حدّ يجعلهم يُوصفون في الغالب بأنهم «سنة الشيعة وشيعة السنة»، بما يضعهم في الجوهر وسط الانقسام المذهبي الكبير في الإسلام، حيث يتعلّق الاختلاف الرئيسي بين الزيدية والسنة الشافعية بقيادة الأمة: فالمذهب الزيدي يقصر حق الحكم على ذرية الحسن والحسين، حفيدَي النبي محمد عن طريق علي وفاطمة – وهي السلالة التي تنتسب إليها قيادة الحوثيين، ومن هنا يؤمن الزيديون بولاية عبدالملك الحوثي. بالمقابل، فإن حزب الله في لبنان وقوات الحشد الشعبي في العراق جماعتان شيعيتان (اثنتا عشرية) تتبنّيان مفهوم ولاية الفقيه، وهو مفهوم فقهي يمكن أن يمنح السلطة السياسية والدينية للفقهاء، بمن فيهم من قد يكونون من خارج آل البيت، فالخميني، أول مرشد أعلى لإيران والمنظّر الأساسي لهذه النظرية، لم يكن من نسل النبي، في حين أن خَلَفه، المرشد الأعلى الراحل علي خامنئي، كان من نسل النبي (هاشمي).

في جانب آخر، يرى بعض المتشددين من الجانبين الاثنى عشري والزيدي أن الجانب الآخر (غير الزيدية والاثنى عشرية) من الضالّين، ورغم أن نسبة لافتة من القيادات المتوسطة في جماعة الحوثيين تبنّت – بحسب التقارير – التشيّع الاثنى عشري،[1] فإن غالبيتهم لا يبايعون المرشد الأعلى الإيراني. علاوة على ذلك، فإن ارتباطهم بمفهوم ولاية الفقيه الشيعي أكثر ارتخاءً من ارتباط نظرائهم في لبنان والعراق، وهو ارتباط يقوم على السياسة والقيم أكثر من قيامه على العقيدة والأيديولوجيا، وبالنسبة للزيديين، يُنظر إلى عبدالملك الحوثي، بوصفه الوليّ العلَم والإمام المستوفي لشروط القيادة السياسية والدينية.

ثمة فوارق ثقافية ناجمة عن البُعد الجغرافي بين اليمن وإيران؛ فإيران والعراق تتشاطران حدودًا وتاريخًا طويلًا من التفاعل، كما تربط إيران والمجتمعات الشيعية في لبنان روابط تمتد إلى الإمبراطورية الصفوية، وعملت طهران بنشاط في العقود الأخيرة على رعاية الصلات السياسية والاجتماعية والثقافية مع المجتمع الشيعي اللبناني، ولا سيما منذ نشأة حزب الله، في حين يضع موقع اليمن الجغرافي البلاد بشكل أكثر وضوحًا داخل دائرة النفوذ الجيوسياسي والديني السعودي.

بخلاف ذلك، يبدو أن الفارق الحاسم سياسي، فحزب الله وقوات الحشد الشعبي لا يملكان بديلاً عملياً عن تحالفهما مع إيران: حزب الله لن يجد دعمًا من أي طرف آخر إذا تخلّى عن إيران؛ إذ ستتبدّد قوته العسكرية، وسيذوب داخل الدولة اللبنانية الطائفية، وكذلك الحال مع قوات الحشد الشعبي التي وظّفت الدعم الإيراني للسيطرة على روافد إيرادية مهمة، إذ ستفقد الوصول إلى تلك الموارد.

بالنسبة للحوثيين هناك بديل: المقترح الذي طرحته المملكة العربية السعودية خلال مفاوضات عام 2023، والذي يفترض أن توافق الجماعة على النأي بنفسها عن إيران مقابل دعم سعودي وشرعنة سلطتها. من المهم أن نتذكر أن القاعدة السكانية التي خرج منها الحوثيون ارتبطت تاريخيًا، اجتماعيًا واقتصاديًا، بالمملكة العربية السعودية أكثر من ارتباطها ببقية اليمن، فحتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، كان «الريال العربي» (أي الريال السعودي) العملة المهيمنة شمال صنعاء، ابتداءً من عمران الواقعة على بُعد 50 كيلومترًا فقط شمال صنعاء، ولا يزال الريال السعودي يُستخدم في بعض المناطق الشمالية أكثر من الريال اليمني. كان التطرف الطائفي ربما أبعد القاعدة السكانية للحوثيين عن المملكة العربية السعودية، لكن السلام والتطبيع بعد الحرب يمكن أن يُعيدا تلك الروابط، بما يُتيح بديلًا معقولًا للتحالف مع إيران.

الفوارق التنظيمية بين الحوثيين وحزب الله وقوات الحشد الشعبي أشد بروزًا: الحوثيون يسيطرون على مؤسسات الدولة في صنعاء وعلى معظم روافد الإيرادات، بما فيها الضرائب والزكاة، ويقوم اعتمادهم على إيران بصورة رئيسية على التعاون العسكري – السلاح والتدريب والتخطيط – وهو تعاون مفيد في زمن الحرب ويُشكّل الأداة الإيرانية الأساسية للضغط على الحوثيين، غير أن إيران

1 زعم قياديٌّ حوثي في بيروت، لبنان، في مقابلةٍ عام 2017، أن نحو 20 بالمئة من أعضاء الحركة الحوثية اعتنقوا التشيّع الاثنى عشري.

تفتقر، في زمن السلم، إلى القدرة على تقديم الدعم المالي والتنموي. بالمقابل، تستطيع المملكة العربية السعودية تقديم المساعدات الاقتصادية والتنموية – كما تفعل أصلًا في معظم المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة – إلى جانب ما لا تستطيع إيران تقديمه مهما بلغت قوتها الاقتصادية: فرص عمل لملايين العمال والمهنيين اليمنيين. لقد ظلّت تحويلات المغتربين اليمنيين في المملكة العربية السعودية على مدى الخمسين عامًا الماضية من أهم مصادر الدخل القومي، ومن الصعب تصوّر اقتصاد يمني ناجح من دون مثل هذه الإيرادات ومن دون علاقة يمنية – سعودية خاصة.

دعم الحوثيون غزة بصورة فاعلة انسجامًا مع محور المقاومة، وعطّلوا الملاحة الدولية في البحر الأحمر، ودخلوا في مواجهة مباشرة مع إسرائيل والولايات المتحدة والغرب، ورغم حجم التحدي، صمدوا أمام حملة عسكرية أمريكية ضخمة حتى قررت واشنطن وقف عملياتها ضدهم. كان مصدر صمودهم هو الدعم الشعبي اليمني، نظرًا للمكانة المركزية للقضية الفلسطينية في الوجدان العام، لكن إيران، رغم ما تكبّدته من خسائر، لا تستثير الشعور نفسه، فقد أيّد معظم اليمنيين صدام حسين خلال حرب الخليج الأولى، بل قاتل كثيرون منهم إلى جانب الجيش العراقي.

يُدرك الحوثيون أنهم تحوّلوا إلى ورقة في يد إيران بسبب سوء إدارة النخبة السياسية اليمنية في أثناء حروب صعدة؛ فقد سعى تيار من تلك النخبة – موالٍ للرئيس الراحل علي عبدالله صالح – إلى توظيفهم لإضعاف تيار منافس يقوده الفريق علي محسن الأحمر وحلفاؤه في حزب الإصلاح، ودعم تيار صالح الحوثيين في حروب صعدة الخمس الأولى، بل زوّدهم بصواريخ مضادة للدبابات استخدموها لهزيمة الفرقة الأولى مدرع التي كان يقودها علي محسن، غير أنه في الحرب السادسة – حين قاد نجل صالح، أحمد علي، القوات الحكومية – جاء الدعم من تيار علي محسن الذي سلّم الحوثيين ما لا يقل عن 10 معسكرات عسكرية كاملة العتاد.

يعلم الحوثيون كذلك أن إيران تُدرك أن نفوذها لن يحتفظ بالقيمة نفسها بعد انتهاء الحرب في اليمن، وأنها ليست بغافلة عن أن الحوثيين كادوا أن يبرموا اتفاقًا مع السعودية عام 2023، كان من شأنه إضعاف النفوذ الإيراني، بل أن إيران، خلال المفاوضات النووية مع الولايات المتحدة في فيينا عام 2021، عرضت المساعدة في إنهاء الحرب في اليمن، لكن الأمريكيين رفضوا الانخراط في مناقشات جانبية في ذلك الوقت.[2] وإمكانية أن تُقدِم إيران على تنازل بشأن دعمها للحوثيين في مفاوضاتها مع الولايات المتحدة احتمال مهم له سابقة تاريخية.

السبب الآخر لتحفّظ الحوثيين عن الانضمام الكامل إلى المعركة إلى جانب محور المقاومة تمثل في ضبط النفس الذي أبدته السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. على الرغم من استهدافها بنحو ثلث الصواريخ والمسيّرات الإيرانية، فقد أحجمت عن المشاركة عسكريًا، فهي تُدرك أن إسرائيل والولايات المتحدة تريدان جرّها إلى مواجهة مع إيران تُنهك الطرفين، بما يسمح لإسرائيل بأن تبرز قوةً إقليميةً مهيمنة وتُواصل المضيّ في مشروعها الخاص بـ«إسرائيل الكبرى». إذا انخرط

2 مقابلة مع مسؤول أمريكي في مسقط، مارس 2023.

الحوثيون بجدية في الصراع، فإن دورهم الأرجح سيتمثّل في تعطيل الملاحة في البحر الأحمر وإغلاق المنفذ البحري الوحيد المتبقي لمجلس التعاون الخليجي – وهو ما سيُسهم في الخطة الأمريكية – الإسرائيلية الرامية إلى جرّ دول الخليج إلى الحرب. من شأن ذلك أن يُنهي أي فرصة مستقبلية لاتفاق مع السعودية، وأن يجعل الحلّ العسكري الخيارَ الوحيد للتعامل مع الحوثيين، وهو ما أبدت كلٌّ من الولايات المتحدة وإسرائيل تفضيلهما له بالفعل.

يُدرك الحوثيون أن بقاءهم على المدى البعيد رهين إعادة اندماجهم في محيطهم العربي، وأفاد عدد من المراقبين للشأن اليمني بأن الجماعة طمأنت المسؤولين السعوديين بأنها لن تشارك في الحرب بصورة مؤثرة ما لم يُصبح التهديد لمحور المقاومة وجوديًا.

في الأيام الأولى من الحرب، ركّزت وسائل الإعلام الحوثية على ضرورة التوصل إلى اتفاق مع السعودية، مقرنةً الدعوات إلى الاتفاق بتهديدات صريحة لتعزيز موقفها التفاوضي. عكس ذلك قلقها من أن هزيمة إيرانية ساحقة قد تُجرّئ خصومها اليمنيين في الجنوب – المدعومين بالكامل اليوم من المملكة – على مواجهتها عسكريًا. مع أن مثل هذه النتيجة لن تخدم المصالح الأساسية لليمن أو السعودية – أي استعادة الاستقرار في اليمن وإعادة بناء العلاقة الخاصة بين البلدين – فهي مبعث قلق منطقي من وجهة نظر الحوثيين.

أبقت السعودية باب السلام مواربًا بحكمة في هذه اللحظة الحرجة، غير أنه من الواضح أن الاتفاق الذي اقترحه الحوثيون عام 2023، والذي كان سيُكرّس سيطرة الحوثيين على شمال اليمن، لم يعد قابلًا للتطبيق؛ فالرياض تُدرك الآن المخاطر التي تفرضها مغامرات الحوثيين والتزامهم الأيديولوجي بالسيطرة على مكة. استشرافًا للمستقبل، من المرجّح أن يواصل الحوثيون المشاركة في بعض العمليات ضد إسرائيل في المرحلة المقبلة، دون اتخاذ إجراءات مؤثّرة لإغلاق الملاحة التجارية في البحر الأحمر، فمثل هذا الإجراء سيُجهض أي فرصة للمشاركة في تسوية سلمية للنزاع في اليمن، وقد يُخاطر بإطالته، بل وقد يقود في نهاية المطاف – وذلك هو الأسوأ – إلى تفكك الدولة اليمنية. في المرحلة المقبلة، ستجد الجماعة نفسها أمام قرار يُحدّد مصيرها – ومصير اليمن بأسره.

عبد الغني الإرياني هو باحث أول في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، حيث تتركز أبحاثه على عملية السلام وتحليل النزاع وتحولات الدولة اليمنية. يمتلك الإرياني خبرة تمتد لأكثر من ثلاثة عقود كمستشار سياسي وتنموي.

بلقيس اللهبي هي باحثة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تركز أبحاثها على التطورات السياسية والاجتماعية في اليمن، وتتمتع بلقيس بخبرة تزيد عن 15 عاماً في مجال الأبحاث والمجتمع المدني والتنمية وإدارة المشاريع.

يأتي هذا التعليق ضمن سلسلة منشورات يُنتجها مركز صنعاء بتمويل من وزارة الخارجية النرويجية في إطار برنامج «إعادة تصور السلام في اليمن في المشهد الإقليمي». تسعى السلسلة إلى تعزيز جهود بناء السلام في اليمن من خلال الدراسة الاستراتيجية للروابط الأمنية والاقتصادية لليمن مع منطقة الخليج والبحر الأحمر الأوسع.

احتراق غاز في منشأة العقلة النفطية بمديرية عرماء بمحافظة شبوة، 4 أغسطس 2025 // الصورة لمركز صنعاء

التسربات النفطية في شبوة: وحدهم السكان يدفعون الثمن

ناصر جميل وهناء عبد ربه

تتمتع محافظة شبوة بجغرافيا فريدة، تتنوع بين السهول الخصبة والسواحل الممتدة والمرتفعات الجبلية والصحارى الشاسعة، كما تزخر بموارد طبيعية غنية، مثل النفط والغاز. هذه الثروة الطبيعية جعلت من شبوة موقعًا لأكبر مشروع استثماري في اليمن: محطة بلحاف لتسييل الغاز الطبيعي. بعكس التطلعات المحلية، أثر مشروع بلحاف وغيره من المشاريع الهيدروكربونية في المحافظة على البيئة والسكان معا، دون مراعاة كافية للتبعات طويلة الأمد؛ فقد تسببت التسربات النفطية والتلوث الناتج عن هذا القطاع ضعيف الرقابة والتنظيم، في إلحاق أضرار بصحة السكان، ونفوق الماشية، وتلويث الأراضي الزراعية. تطور الأمر خلال السنوات الأخيرة، حيث أفاد سكان محليون بتزايد حالات الإصابة بالسرطان وأمراض الكلى في مديريتي الروضة وميفعة شرقي شبوة.[1]

تتزايد المخاوف داخل المجتمع من وجود علاقة محتملة بين هذه الحالات والتسربات النفطية في المنطقة، لكن مركز الأورام بالمحافظة لم يؤكد هذه المخاوف رسميًا ولم ينفها أيضا، غير أن دراسات بدأت مؤخرا تسلط الضوء على آثار التسربات النفطية في اليمن، بما في ذلك بحث حديث يركز على محافظة شبوة. مع ذلك، لا يزال مستوى الاهتمام بهذه القضية بعيدًا جدًا عن المستوى المطلوب، حيث ويدعو سكان المناطق المتضررة إلى تدخل حكومي عاجل ومستدام للتعامل مع الخطر المتفاقم على حياتهم وسبل عيشهم.

[1] مقابلة مع عادل بامحرز، من سكان قرن بامحرز، مديرية الروضة، 1 سبتمبر/أيلول 2025؛ ومقابلة مع رئيس جمعية التنمية والتأهيل الزراعي في غرير، مديرية الروضة، 7 ديسمبر/كانون الأول 2025.

تآكل البنية التحتية النفطية في شبوة

أُكتشف النفط في شبوة عام 1987، عندما عثرت شركة تكنوإكسبورت السوفيتية[2]، على أول الاحتياطيات غربي القطاع 4 (عياذ). توالت بعدها الاكتشافات في أربعة قطاعات رئيسية، أدارتها شركات محلية وأجنبية، وقد مثّلت نقطة تحول اقتصادية مهمة، إذ فتحت الباب أمام استثمارات واسعة في البنية التحتية النفطية بالمحافظة، لكنها لم تقترن بأطر تنظيمية كافية لإدارة المخاطر.

أدّى توسع الاستثمار في قطاع النفط في شبوة إلى تحديات كبيرة، فما تزال حوكمة القطاع ضعيفة وموجّهة إلى حد كبير لخدمة مصالح الشركات الأجنبية والحكومة المركزية، مع اعتبار محدود للمجتمعات المحلية والآثار البيئية والرقابة التنظيميةأسهمت هذه السياسات في حدوث أعمال تخريبية على يد مسلحين مجهولين، إذ لا يرى السكان فوائد ملموسة، مثل فرص العمل أو مشاريع البنية التحتية، ما فاقم التوترات الكامنة بين المجتمعات المحلية من جهة، والحكومة والشركات المشغلة من جهة أخرى.

بحسب بيان صادر عن فرع الهيئة العامة لحماية البيئة بشبوة، لم يخضع خط الأنابيب الممتد من منشأة عياذ إلى ميناء النشيمة لأي أعمال صيانة منذ إنشائه عام 1987، لكنه لا يزال قيد التشغيل رغم تعرضه المتكرر لأعمال تخريب من قبل رجال قبائل محليين يرون أنهم لا يستفيدون من النفط المستخرج من أراضيهم. نتيجة ذلك، أصبحت التسربات النفطية حالة دائمة، مخلّفة تلوثًا مزمنًا في المديريات التي يمر بها خط الأنابيب. تبدأ التسربات النفطية من منطقة لهية بمديرية حبان، وتمر عبر منطقة عزان بمديرية ميفعة، وتصل إلى مناطق بمديرية الروضة، مثل غيل السعيدي وقرن بامحرز. لوثت هذه التسربات المستمرة الأراضي الزراعية والأودية ومصادر المياه التي يعتمد عليها السكان ، والبيئة المحيطة، بينما ترك السكان المحليون في مواجهة هذا التلوث بمفردهم.

بدافع من المعاناة التي يواجهها السكان المحليون، ناشدت جمعية زراعية في منطقة غرير بمديرية الروضة، في ديسمبر/كانون الأول 2025، السلطة المحلية والشركات المشغلة صيانة خط الأنابيب، وتنظيف التسربات النفطية، وإزالة التربة الملوثة. مع ذلك، لم تُتخذ أي إجراءات جوهرية؛ إذ اقتصرت زيارات اللجان المتخصصة على تقييم المشكلة وإجراء إصلاحات طارئة، دون معالجة الأسباب الجذرية.

2 نبذة تاريخية عن الاستكشافات النفطية في اليمن»، موقع وزارة النفط والمعادن، http://www.mom-ye.com/site-ar/نبذة-تاريخية/

أثر ممتد

أشار عادل بامحرز، من سكان قرن بامحرز في مديرية الروضة، إلى أن التسربات النفطية المستمرة خلّفت آثارًا واسعة على الحياة المحلية، طالت مصادر المياه، وجودة التربة، والغطاء النباتي، والصحة العامة.[3] ووفقًا له، فقد لوّثت هذه التسربات مصادر المياه الرئيسية في المنطقة، وتسببت في أضرار كبيرة بالمحاصيل والأراضي الصالحة للزراعة.

يشير عبدالسلام بن سما[4]، إلى أن الإنتاج الزراعي تراجع بشكل كبير؛ ففي منطقة غيل السعيدي، اندثرت مزارع محلية كانت عامرة بالنخيل والمانجو والأعلاف، وتشكل مصدرًا رئيسيًا لسبل عيش الأسر المحلية في المنطقة، كما اندثرت معها أشجار الثَّقبة (Thespesia populnea) الممتدة من مفرق الروضة حتى منطقة لماطر، وتضررت الثروة الحيوانية، إذ نفقت مواشٍ نتيجة شرب مياه ملوثة بالنفط. والأسوأ من ذلك أن صحة السكان تأثرت بشكل مباشر، مع ورود تقارير محلية عن انتشار واسع لمشكلات جلدية وتنفسية بين السكان، إضافة إلى تزايد حالات الإصابة بالسرطان وأمراض الكلى.[5] وأكدت دراسة حديثة، قيّمت تلوث التربة بالقرب من خط أنابيب النفط الخام في شبوة، تلوث التربة بمواد خطرة، بما في ذلك الهيدروكربونات العطرية متعددة الحلقات، حيث تبقى هذه المركبات في التربة لفترات طويلة، وترتبط على نحو معروف بالطفرات الجينية والسرطان، ما يشكل تهديدًا كبيرًا لصحة الإنسان والبيئة على حد سواء.

غضّ الطرف

ثمة مشكلات جوهرية واضحة في إدارة قطاع النفط بالبلاد، وتُظهر سياسة الحكومة القائمة على غضّ الطرف عن الأزمة في شبوة تغليب المصالح الاقتصادية على سلامة السكان. يمثل ذلك انتهاكًا للقانون اليمني، وتحديدًا المادتين 35 و36 من القانون رقم 26 لسنة 1995 بشأن حماية البيئة، اللتين تحددان المسؤولية عن الأضرار في مثل هذه الحالات. إن استمرار تجاهل سلامة المجتمعات المحلية يقوّض الثقة بالسلطات الرسمية، ويزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى معالجة الأضرار، ويهدد الاستقرار المحلي.

بالمقابل، ظهرت مبادرات محلية لافتة، شملت جهودًا لتوثيق الأضرار الناجمة عن التسربات النفطية، وتشكيل لجان محلية لمتابعة القضية مع السلطة المحلية بالمحافظة والوزارة المعنية، وتنظيم حملات محلية لرفع وعي السكان بآثار التسربات النفطية. رغم محدودية الموارد، أظهرت المجتمعات المحلية في شبوة اعتمادًا كبيرًا على الذات في جهودها للتخفيف من آثار هذا التلوث، لكن لم يعد

[3] مقابلة مع عادل بامحرز، من سكان قرن بامحرز، مديرية الروضة، 1 سبتمبر/أيلول 2025.

[4] مقابلة مع عبدالسلام بن سما، المدير التنفيذي لمؤسسة العطاء ومن سكان مديرية الروضة، 6 ديسمبر/كانون الأول 2025.

[5] تقرير غير منشور قُدّم إلى السلطة المحلية في شبوة ووزارة المياه والبيئة. أعدّ التقرير فريق بيئي محلي شُكّل في شبوة في 2 مارس/آذار 2020، لتقييم الآثار البيئية للتسربات النفطية في منطقتي غرير بمديرية الروضة ولهية بمديرية حبان.

ممكنًا التعامل مع التسربات النفطية في المحافظة بوصفها حوادث عرضية أو طارئة، بل ينبغي تحليلها باعتبارها مشكلة واقعة ضمن الإطار البنيوي لإدارة قطاع النفط. يتعين على الحكومة وشركات النفط العاملة محليًا الالتزام بالقوانين الوطنية والدولية ومعايير السلامة، بما يكفل حماية البيئة، وصحة المجتمعات المتضررة وسبل عيشها، واستدامة الموارد الطبيعية.

ناصر جميل هو ناشط وباحث في مجال حقوق الإنسان. ويشغل حاليًا منصب المدير التنفيذي لمؤسسة معالي للتنمية في محافظة شبوة. وهو أيضًا عضو في فريق الوساطة الشبابية في شبوة، ويعمل مدربًا متخصصًا في حقوق الإنسان والوساطة وحل النزاعات. تعاون ناصر مع عدد من المنظمات المحلية والدولية بصفته باحثًا ومدربًا. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الأحياء والكيمياء من جامعة عدن.

هناء عبد ربه هي كاتبة يمنية مهتمة بالقضايا الاجتماعية والتحولات السياسية في اليمن خصوصاً في محافظة شبوة، وتركز أعمالها على أوضاع المرأة في بعض المجتمعات الريفية المعزولة. نُشرت كتاباتها في العديد من المنصات الإعلامية المحلية والعربية وتجمع أعمالها بين العمل الميداني والتحليل الاجتماعي. حاصلة على بكالوريوس في اللغة الإنجليزية من جامعة عدن.

صدر هذا المقال ضمن المرحلة الثانية من منتدى سلام اليمن، وهو مبادرة تابعة لمركز صنعاء تهدف إلى تمكين الجيل القادم من الشباب اليمني ونشطاء المجتمع المدني من الانخراط في القضايا الوطنية الملحّة. ويحظى منتدى سلام اليمن بتمويل من حكومة مملكة هولندا.

أعدَّ هذا العدد من "تقرير اليمن" (وفقاً للترتيب الأبجدي): وضاح العولقي، ورايان بياي، وريدان باصاح، ووليام كلوف، وياسمين الإرياني، وتوفيق الجنيد، وخديجة هاشم، وعبد الغني الإرياني، ويزيد الجداوي، وبلقيس اللهبي، وماجد المذحجي، وريم مجاهد، وغيداء الرشيدي، وأسامة الروحاني، وشمس شمسان، وصلاح علي صلاح، وميساء شجاع الدين، وحسام ردمان، ولارا أولينهاوت، وند والي.

يصدر "تقرير اليمن" عن مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية. ويهدف التقرير، الذي أُطلق عام 2016، إلى رصد وتقييم التطورات الدبلوماسية، والاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والأمنية، والإنسانية، وحقوق الإنسان الحالية المتعلقة باليمن.

وخلال إعداد "تقرير اليمن"، يقوم باحثو وموظفو مركز صنعاء المنتشرون في جميع أنحاء اليمن وحول العالم بجمع المعلومات، وإجراء البحوث، وعقد لقاءات مغلقة مع الأطراف الفاعلة محلياً وإقليمياً ودولياً، بهدف تحليل التطورات المحلية والدولية.

وقد صُممت هذه السلسلة لتزويد القراء برؤية معمقة وسياقية حول أهم القضايا الجارية في البلاد.

مركز صنعاء
www.sanaacenter.org